عقد البضاعة

في شرح بنت ساعة

تأليف العالم العلامة

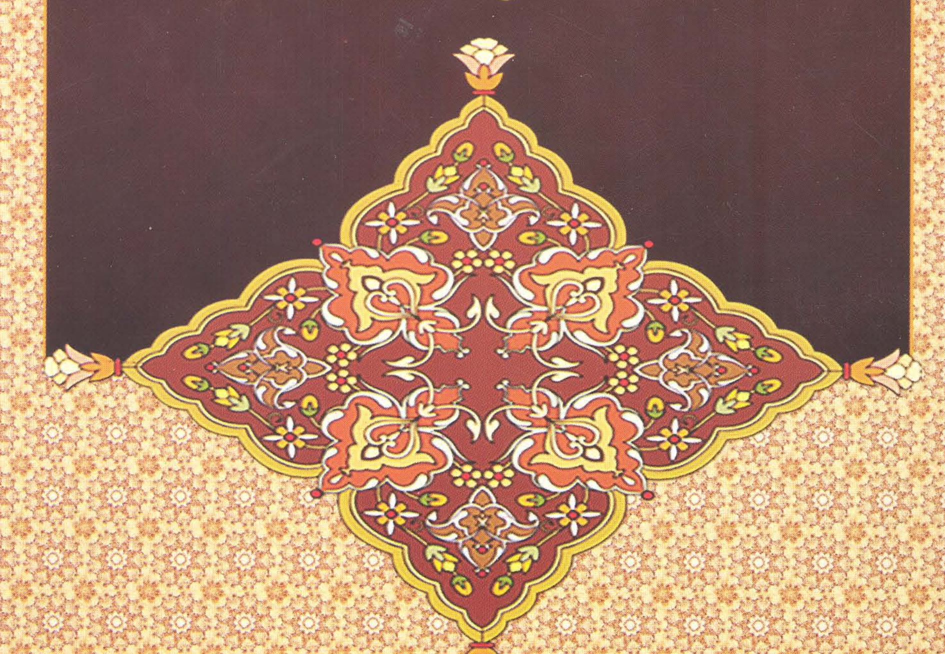
الشيخ أبو بكر بن الشيخ محمد الملا

الحنفي الأحسائي

المتوفى سنة ١٢٧٠هـ

تحقيق

يحيى بن الشيخ محمد أبوبكر الملا



عقد البضاعة
في شرح بنت ساعة

تأليف

العالم العلامة الشيخ أبو بكر بن الشيخ محمد الملا
الحنفي الأحسائي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ

تحقيق

يحيى بن الشيخ محمد بن أبو بكر الملا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، والصَّلاة والسلام على البشير النذير، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما.

وبعد:

فإنَّ علم أصول الدين من أشرف العلوم الإسلامية، وأعلاها منزلة وقدراً؛ وهو الفقه الأكبر، الذي هو أساس الدين، وحاجة العباد إليه فوق حاجتهم إلى الفقه الأصغر؛ وهو فقه الفروع؛ لأنه لا حياة للقلوب، ولا طمأنينة، إلا بأنْ تعرف ربها ومعبودها وفاطرها، وما يتصف به من صفات الكمال، وما يتنزه عنه من صفات النقص والزوال.

ثم معرفة رسل الله وما يجب لهم من الصفات، وما يستحيل عليهم، وما يجوز لهم.

سئل أبو حنيفة - رضي الله عنه - عن الفقه في الدين، وعن الفقه في العلم أيهما أفضل؟ قال: الفقه في الدين أفضل من الفقه في العلم؛ لأن الفقه في الدين أصل، والفقه في العلم فرع، وفضل الأصل على الفرع معلوم؛ ولأن المعلوم به ذات الله وصفاته، والله أعلى وأجل وأكبر وأعز، فكان العلم بذات الله وصفاته أعلى العلوم وأجلها وأشرفها وأعزها[١].

ومصنفات علماء الإسلام في أصول الدين والاعتقاد كثيرة، ما بين مطوَّل كثير، وملخَّص صغير، وقلَّمَا يوجد ما هو وجيز العبارة قوي الإشارة.

ومن هذا القليل من المصنفات كتابنا هذا الذي نقدمه اليوم لإخواننا الذين يبحثون عن كتاب متوسط؛ وهو مختصر لشرح منظومة محمد بن أبي الخير حفيد أحمد بن حجر الهيتمي، لخاتمة المتأخرين الإمام العلامة الشيخ أبي بكر بن الشيخ محمد الملا الحنفي الأحسائي، اختصره من شرح الناظم رحمه الله.

---

(١) شرح بدء الأمالي للإمام أبوبكر الرازي (ص٢٢).

وهذا الكتاب أخي القارئ بقي مخطوطاً حبيس المكتبات الخاصة، فأردت أن يكون لي شرف إخراجه ونشره؛ ليعم نفعه. وخاصة أنه شرح لنظم؛ والطُّلاب يأنسون لحفظ النظم أكثر من النثر.

ورغبة في خدمة الحق وأهله، وإحياء لما سَطَّره الأسلاف من علوم، قمت بتحقيقه وضبط نصه على نسخة واحدة فقط بخط ابن المؤلف الشيخ عبد الله بن الشيخ أبي بكر الملا.

والله أرجو أن يعم بنفعه المسلمين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب المثوبة والأجر للناظم والملخص والناسخ، ولكل من ساهم في إخراجه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الأحساء   وكتبه

٢٦/ ٩/ ١٤٢٦هـ   المفتقر إلى عفو المولى

يحيى بن الشيخ محمد بن أبو بكر الملا

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة موجزة عن شارح المنظومة

اسمه:

هو العلامة الشيخ أبو بكر بن الشيخ محمد بن الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن الشيخ عمر الملا الحنفي الأحسائي.

مولده:

ولد رضي الله عنه بمدينة الأحساء (مدينة هجر) بحي الكوت، والتي تقع حالياً في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية، في اليوم الثاني من شهر ربيع الثاني من عام (١١٩٨هـ).

نشأته:

توفي والده وهو صغير، وتربى في حجر والدته، إلى أن بلغ سن التمييز، وأجلس عند المعلم، فأتقن الكتابة والقراءة،

وأكمل حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب ولم يتجاوز عمره عشر سنين، فقد كان ذا حظ وافر من الفهم والذكاء.

ثم جد واجتهد في تحصيل العلوم النقلية والعقلية على عدة مشايخ ذوي تمكين، علماء جهابذة ميامين، من علماء الأحساء ومن غيرهم ممن يقدم الأحساء، حيث كانت في ذلك الوقت محط رحال العلماء، وقبلة الفصحاء والبلغاء، ومناراً للعلم. وكلما ظفر بشيخ متفنن في العلوم مع الإتقان، اشتغل عليه حسب الإمكان، حتى برع في هذه العلوم، وفاق أقرانه، وغدا من أفاضل علماء عصره.

شيوخه:

لقد تتلمذ الشيخ رحمه الله على جملة كبيرة من العلماء ومن أبرزهم عماه:

١- العلامة الشيخ عبدالرحمن بن الشيخ عمر الملا الحنفي.

٢- والعلامة الشيخ أحمد بن الشيخ عمر الملا الحنفي.

٣- والعلامة الشيخ حسين بن أبي بكر الملا الأحسائي الحنفي.

٤- والعلامة الشيخ عبدالله الجعفري الطيار الشافعي.

وغيرهم من العلماء الأحسائيين.

كما أخذ عن علماء الحرمين الشريفين أثناء سفره لأداء مناسك الحج ومن أبرزهم:

١- السيد محمد بن السيد أحمد العطوشي المالكي المغربي ثم المدني، المدرس بالمسجد النبوي الشريف.

٢- والعلامة الجليل السيد ياسين ميرغني الحنفي المكي والمدرس بالمسجد الحرام.

وتلقى علم الأخلاق والآداب والسلوك من الفاضل العالم الناسك الزاهد الشيخ حسين بن أحمد الشهير بالدوسري الشافعي البصري ثم المكي.

عمله بالتدريس:

أجازه شيوخه بما تجوز لهم روايته، من تفسير وحديث وأصول وفروع، من منقول ومعقول، مما تلقوه عن مشايخهم كما هو مذكور في أثباتهم.

كما أذنوا له بالإفتاء والتدريس، فأفتى ودرس في حياة أشياخه، وظهرت براعته وحسن تقريره، فأقبل عليه طلاب العلم من كل مكان ينهلون من علمه، وينتفعون بتربيته وسلوكه، وانتفع به خلق كثير.

وقد ذكر بعض تلاميذه ابنه العلامة الشيخ عبدالله في ترجمته له المسماة: "بغية السائلين عن ترجمة خاتمة المتأخرين".

صفاته:

كان رحمه الله عالماً مهاباً مطاعاً عند العامة والخاصة وولاة الأمر، بلغ من الشهرة في عصره وبعد عصره مقداراً لا مزيد عليه، ذا سياسة وعقل كامل رصين، بحيث أنه لا يواجه أحداً

بما يكره؛ بل كلامه بالرفق واللين، صاحب إيثار وإنصاف وعفاف، ينصح الناس ويحببهم للائتلاف، وينهاهم عن الأمور التي تؤدي إلى الخلاف، ذا رحمة وشفقة وحمية دينية، يزجر عن الأفعال الردية الدنية، متواضعاً مع الكبير والصغير، والغني والفقير، سمحاً ليناً حتى مع أولئك الذين يأتون لإيذائه.

زهده وقناعته:

كان رحمه الله ممن طلق الدنيا البتة، وركب فرس الزهد، يبتعد عن الشبهة فضلاً عن الحرام؛ ليكون في تجَّلٍ دائم مع ربه، متأسياً بقول سيد الناس: «ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد عَمَّا في أيدي الناس يحبك الناس»[(١)]. فكان من تعففه أنه لا يجعل غذاء جسمه إلا من غلات عقارات ملكه.

---

(١) رواه ابن ماجه (٤١٠٢). قال الإمام النووي في "الأربعين": حديث حسن. رواه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة.

وأما ما كان تحت يده من غلات عقارات وقفٍ: فيعزلها في موضع وتباع، ثم يصرفها بعد عمارتها في مصارفها.

منهجه اليومي:

العلم والتعليم، والوعظ والتذكير، والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، مع المواظبة على نوافل الطاعات، من صلاة وصيام، كما وردت بذلك السنة السنية.

وكان رحمه الله يقوم للتهجد بعد النصف الأول، ثم يدعو بعد فراغه بأدعية نافعة للخاصة والعامة، مواظباً على إحياء ما بين العشائين وما بين الطلوعين، وعلى صلاة الاستخارة كل يوم بعد الإشراق ركعتين، والإتيان بدعائها المخصوص.

وبالجملة: فأوقاته كلها معمورة بالطاعات، من تدريس أول النهار إلى الضحوة الكبرى، وبعد صلاة الظهر إلى قرب صلاة العصر، وبعدها إلى قرب المغرب، مستديماً في

هذه الثلاثة الأوقات، ما عدا يوم الجمعة ويوم الثلاثاء، فيدرس آخر النهار فيهما، كما جرت عادة العلماء في هذه البلاد. رحمه الله رحمة واسعة.

مؤلفاته:

إن رجلاً بهذه المنزلة العلية من العلم والفقه في دين الله، والزهد والورع، حري بأن يكون من أصحاب التصانيف والتواليف، وهو كذلك مع ما مر من شغل وقته في التعليم والإرشاد، فقد ترك لنا مصنفات كثيرة جاوزت التسعين، منها الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة، في مواضيع شتى، تشهد بإمامته وجلالته، منها:

١- إرشاد القاري لصحيح البخاري.

٢- هداية المحتذي شرح شمائل الترمذي.

٣- منهل الصفا في شمائل المصطفى.

٤- حادي الأنام إلى دار السلام.

٥- خلاصة الاكتفاء في سيرة المصطفى والثلاثة الخلفاء.

٦- عقد اللآلي بشرح بدء الأمالي.

٧- روضة النواظر والألباب بذكر أعيان الصحابة الأنجاب.

٨- منظومة تحفة الطلاب في الفقه الحنفي.

٩- زواهر القلائد على مهمات القواعد (في القواعد الفقهية).

١٠- منهاج الراغب شرح إتحاف الطالب.

ومن أراد الوقوف على ترجمة وافية للشيخ ومؤلفاته فليرجع لترجمته المسماة: "بغية السائلين بترجمة خاتمة المتأخرين" لابنه العلامة الشيخ عبدالله.

وفاته:

توفي ليلة الخميس، الموافق ليلة التاسع والعشرين من شهر صفر الخير، سنة (١٢٧٠هـ) بمكة المكرمة، بعد قضاء مناسك الحج، وكانت وفاته وقت التذكير في الحرم الشريف، وغَسَّلَهُ رجل موصوف بالصلاح، وهو من خواص أصحاب الشيخ، اسمه الشيخ محمود الكردي المكي، ودفن في حوطة الشيخ صالح الريس، وقد دفن بهذه الحوطة جمع من العلماء والصلحاء.

رحم الله المؤلف رحمة واسعة.

وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صورة المخطوط

المستعان به

هذا شرح مسمى عقد البضاعة في شرح بنت ساعة تأليف العالم العلامة البحر
الفهامة الذي في بحور العلوم تحلى الشيخ ابو بكر بن الشيخ محمد الملا الحنفي مذهبا والماتريدي معتقدا
عفى الله عنه ومتع [illegible] بوجوده ونفعنا ببركته آمين
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين تم ويسر بالتمام
الحمد لله واجب الوجود والصلاة والسلام على افضل مولود صاحب المقام المحمود سيدنا ونبينا
محمد وعلى آله واصحابه الركع السجود وبعد فهذا تعليق وجيز على المنظومة الوجيزة المسماة
بينت ساعة المختصرة من شرح ناظمها الامام العلامة الشيخ محمد بن ابي الخير بن العلامة احمد بن حجر
الهيتمي المكي المشتمل على نكت مفيدة وتحقيقات فريدة التقطت منها درر تعريف مكنوناته
لينتفع بها من شاء الله من القاصرين من ابناء جنسي وسميته عقد البضاعة
في شرح بنت ساعة نفع الله تعالى به واصله وجعلنا متمسكين بحبل الحق واهله قال
المؤلف رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم بدأ بها اقتداء بالكتاب وعملا بحديث الباب والجار
والمجرور متعلق بمحذوف يقدر بما يناسب المقام وتقديره مؤخرا اولى للاهتمام باسم الله والاسم
مشتق من السمو والله علم على الذات الواجب الوجود لذاته المستحق لجميع الكمالات والرحمن الرحيم
اسمان بنيا لصفتان مشبهتان بنيا للمبالغة من رحم ماضيا بتنزيله منزلة اللازم اي
بان يقصد اثباته لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعوله او بجعله لازما بالمراجعة من باب فعل
بالكسر ونقله الى باب فعل بالضم تنزيلا له منزلة افعال الغرائز اللازم لها اللزوم هذا المشهور في عباراتهم
قال رحمه الله تعالى قال محمد هو الذي اشتهر ... سبطه وجده بابن حجر ...
هو الشيخ العلامة الفهامة احمد بن حجر الهيتمي المكي الانصاري المتوفى سنة اربع وسبعين وتسعمائة
وسمي بذلك لتصلبه في الدين او لكثرة سكوته عما لا يعنيه والد الناظم المسمى بابي الخير محمد توفي في سنة خمس وتسعين
وتسعمائة ... حمدا وفق الرحمن رب الحمد ... سبحانه هو المعيد المبدي ...
... في ساعة نظمت قصد الطاعة ... منظومة تسمى ببنت ساعة ...
التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسامه اللطف ما صدقا لا مفهوما والرحمن اسم صفة
خاص بالله تعالى اذ لا يقال لغيره الا تعنتا كقول بني حنيفة في مسيلمة رحمن اليمامة ومعنى رب
الحمد المالك بمعنى عدم مشاركة الغير له فيه حقيقة وهو لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري
على جهة التعظيم سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه فاعل
الانعام سواء كان باللسان ام بالجنان بفتح الجيم ام بالاركان وهذا هو الشكر لغة وهو عرفا صرف
العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله وقوله سبحانه اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه

صورة الصفحة الأولى من المخطوط ويظهر فيها اسم الكتاب

ولا بحقيقته لا في خارج ولا في حس ولا في خيال ولا في عقل ولكن يكون الوجود شيئا
آخر يشبهه في خاصة من خواصه وصفة من صفاته فلنا عنه بانه وجود شبيه
مثلا اي خلق المشبه به في خاصة من الخواص وصفة من الصفات مثال ذلك الغضب
والشوق والصبر ونحو ذلك مما ورد في حق الله تعالى فان الغضب مثلا حقيقته غليان
دم القلب لارادة التشفي وهذا لا ينفك عن نقصان والم فمن قام عنده البرهان
على استحالة ثبوت نفس الغضب لله تعالى ثبوتا ذاتيا وحسيا وخياليا وعقليا
نزله على ثبوت صفة اخرى يصدر منها ما يصدر من الغضب كارادة العقاب والارادة
لا تناسب الغضب في حقيقة ذاته لكنها صفة من الصفات تباريها وهو اللازم قال
المؤلف رحمه الله تعالى فكل من يواجد من ذي اعترف بخبر الرسول فهو من [illegible]
[illegible] لكن بشرط انه لا يعدل شيء عن رتبة الا لامر محتمل [illegible]
ان كل انسان اقر بخبر الرسول مؤمن اي مصدق وتوكيد يزيد صفة للمؤمن مشتق من
[illegible] ونحو ذلك لكن بشرط انه لا يعدل عن رتبة الى اخرى يعني اذا من نزل قولا من اقوال
صاحب الشرع على درجة من هذه الدرجات فهو من المصدقين واما التكذيب نفي جميع هذه
المعاني ويزعم ان ما قاله لا معنى له وانه كذب محض او ان غرضه فيما قاله التلبيس او رياسة
الدنيا فانه ذلك كفر محض وزندقة ولا يلزم الكفر للمؤول ما دام ملازما قانون التأويل
وهو ان يعمل على الظاهر على الاول فهو الذاتي فان منع مانع من ذلك بان خالف اصلا من
اصول الشرع نزل الى ما بعده [illegible] ولا يعدل عن رتبة الى غيرها بلا [illegible]
ويكون التنزل من الذاتي الحسي ثم للخيالي ثم للعقلي ثم للشبهي والله سبحانه اعلم تم ختم الناظم
رحمه الله تعالى بحمد الله تعالى هذا العقد الذي لاح في نظامي والحمد لله على التمام [illegible]
قال الناظم في [illegible] شرح العقيدة [illegible] متنا وشرحا وكان الفراغ من تاليفها
شرحا ومتنا يوم الخميس عشرة ذي القعدة الحرام سنة [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد

[illegible]

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

تم

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط



متن منظومة

بنت ساعة

للعلامة الشيخ:

محمد بن أبي الخير بن أحمد بن محمد الهيتمي المكي

المتوفى سنة (٩٧٤هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

١- قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ الَّذِي اشْتَهَرْ
سَيِدُهُ وَجَدُّهُ بِابْنِ حَجَرْ

٢- مُذْ وَفَّقَ الرَّحْمنُ رَبُّ الحَمْدِ
سُبْحَانَهُ هُوَ المُعِيدُ المُبْدِيْ

٣- فِي سَاعَةٍ نَظَمْتُ قَصْدَ الطَّاعَةِ
مَنْظُومَةً تُسْمَى بِبِنْتِ سَاعَةِ

٤- اللهُ مُحْدِثٌ لِذَا الكَوْنِ قَدِيمْ
لا صُورَةٌ لَهُ وَلا جِسْمٌ سَلِيمْ

٥- مِنْ صِفَةِ الحَادِثِ مِنْ مَكَانِ
وَجِهَةٍ وَنَحْوِ هَذَا الشَّانِ

٦- لَهُ حَيَاةٌ قُدْرَةٌ سَمْعٌ بَصَرْ
عِلْمٌ إِرَادَةٌ كَلامٌ وانْتَصَرْ

٧- الشَّيخُ لِلْبَقَاءِ وَاليَدَيْنِ
مِثلَ أَبِي المنْصُورِ لِلتَّكْوِينِ

٨- وَالاسْتِوَا وَالوَجْهَ وَالعَيْنَ اجْعَلِ
لَـيْسَ كَـمَا فِي الحَادِثِ الـمُفَعَّلِ

٩- والحَقُّ كَونُهَا عَلَى الـذَّاتِ تَزِيدْ
وَهِي قَدِيـمَـةٌ وَرُؤْيَةُ الـمَـجِـيـدْ

١٠- جَـائِـزَةٌ عَـقْـلاً وَبِـالـنَّـقْلِ تَقَعْ
لا فِـي جِـهَـاتٍ وَشُـعَاعٍ يُـتَّـبَعْ

١١- وَكُـلُّ فِـعْـلِ الـخَـلْقِ مِـنهُ وَلَنَا
كَـسْـبٌ يـجَـازِيـنَا عَـلَـيـهِ رَبُّـنَا

١٢- بِـأَجَـلٍ مَـاتَ قَـتِـيـلٌ قُـتِـلا
والـرِّزْقُ مَـا حُـرِّمَ أَوْ مَـا حُـلِّلا

١٣- يُضِلُّ مَنْ يَشَا وَيَهْدِي مَا وَجَبْ
عَـلَيْـه شَـيءٌ وَعَذَابَ القَبْرِ هَبْ

١٤- للعَـاصِ وَاثْـبِـتْ مُـنْكَراً نَكِيرا
وَالـبَـعْـثَ وَالـوَزْنَ وَأَنْ تَـطِيـرا

١٥- كُـتْـبٌ وَمَـنْ آمَـنَ بِـالـيَـمِـيـن
يـأخُذْ والـحوض صِراط الدِّين

١٦- كَـذَا الـمَـعَـادَ وَالَّـذِي فِيهِ وَرَدْ

وَمَـا عَدَا الـشِّـرْكَ بِـغُـفْرَانٍ يُهَد

١٧- وَبِـارْتِـكَـابِ نَـحْوِ قَتْلٍ مَا كَفَرْ

لا بِاعْـتِـقَـادِ حِلِّ مِـثْـلِـهِ بَـشَرْ

١٨- واثـبـتْ شَـفَـاعَـةً وَقُلْ إِنْ شَاءَ

الـلـهُ مـؤْمِـنٌ أَنَـــا إِنْ شَـــاءَ

١٩- وَلا تَـقُـلْ ذلِـكَ عِـنْـدَ النُّعْمَانْ

لأَنَّـــه يُـوهِـمُ شَـــكَّ الإِنْـسَـــانْ

٢٠- وَكُـلُّ الانْـبِـيَـاءِ أَهْـلُ عِـصْـمَةِ

وَأَحـمَدُ أَكْـمَـلُ خَـلْـقٍ ثَـمَّــةِ

٢١- وَفَـضِّـلِ الـخَـاصَّةَ عَنْ عَوَامِّنَا

مِنْ مَـلَكٍ لا عَـامِّـهِمْ مِنْ عَامِّنَا

٢٢- وَمَـا عَـدَا أَهْـلَ الـنُّـبُـوَّةِ اشْتَهَرْ

تَـفْـضِـيلُ صِـدِّيـقٍ عَـلَـيهِ فَعُمَرْ

٢٣- مِـنْ بَـعْـدِهِ عُـثْمَانَ أَيْضاً فَعَلِيْ

وَهُـمْ أَئِـمَةٌ عَـلَـى مَـا قَـدْ تُـلِيْ

٢٤- وَكُـلُّ الاصْـحَـابِ عُدُولٌ وَهُمُ
أَفْـضَلُ كُلِّ مَـنْ أَتَـى بَـعْـدَهُـمُ

٢٥- واثْـبِـتْ كَـرَامَـةً وَقُـلْ تَـحَدِّي
الأنـبِـيَـاءْ فَرْقٌ وَنَصْبُ الـمُرْدِي

٢٦- لِـظَـالِـمٍ أَعْـنِي الإِمَامَ الوَاجِبِ
بِشَرْطِهِ الـمَعْرُوفِ دُونَ حَاجِبِ

٢٧- وَلَـيْـسَ بِـالـفِـسْقِ وَجَورٍ يُعْزَلُ
هَـذَا تَمَامٌ لاعْـتِـقَـادِي فَـانْقُلُوا

٢٨- وَرُتَـبُ الـوُجُـودِ ذاتِـيٌ حِـسِّيٌ
خـيـالُ عـقليٌّ وَشَبَهِي الأُسّ[1]

٢٩- فَـالأَوَّلُ كَـالأَرْضِ وَالثَّانِي كَمَا
لِـلأَنْـبِـيَـاء تَـتَـمَـثَّـلُ الـمَــلا

٣٠- ثَالِثُهَا صُوَرُ ذِي الـمَحْسُوسَاتِ
مَهْمَا تَغِبْ عَنْ حِسٍّ رَأْيُ الذَّاتِ

٣١- رَابِعُهَا إِدْرَاكُ مَعْنَى الـذَّاتِ كَالـ
قُـدْرَةِ مِنْ يَـدٍ وَنَـحْـوِ ذَا الـمثَلْ

---

(١) الأس: بمعنى الأصل؛ لأنه ما يبنى عليه غيره.

٣٢- خَـامِـسُـهَا وُجُـودُ شَـبَـهٍ خَلْقُهُ
فِي خَاصَّةٍ مِنَ الـخَوَاصِّ وَصْفُهُ

٣٣- فَكُلُّ مَنْ بوَاحِدٍ مِنْ ذِيْ اعْتَرَفْ
بِـخَـبَرِ الـرَّسُـولِ مُـؤْمِـنٌ يُـزَفْ

٣٤- لَـكِـنْ بِـشَـرْطِ أَنَّـهُ لا يَـعْـدِلُ
عَــنْ رُتـبَـةٍ إلا لأَمْـرٍ يُـحْـمَـلُ

٣٥- هَذَا اعْتِقَادِي لاحَ فِـي نِـظَـامِي
وَالـحَـمْـدُ للهِ عَـلَـى الـتَّـمَـامِ

عقد البضاعة

في شرح بنت ساعة

تأليف

العالم العلامة الشيخ أبو بكر بن الشيخ محمد الملا

الحنفي الأحسائي

المتوفى سنة (١٢٧٠هـ)

تحقيق

يحيى بن الشيخ محمد بن أبو بكر الملا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واجب[1] الوجود، والصَّلاة والسَّلام على أفضل مولود، صاحب المقام المحمود، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه الركَّع السجود.

وبعد:

---

(١) في ابتداء كلام الشارح رحمه الله براعة استهلال؛ وهي: أن يأتي المؤلف في طالعة كتابه بما يشعر بمقصوده، حيث لوح في كلامه إلى الواجب على العبد اعتقاده، وهو وجوب وجود الله جلَّ وعزَّ.

واعلم أن البراعات عندهم ثلاث: براعة استهلال، وقد علمتها، وبراعة تخلص؛ وهي الانتقال من معنى إلى معنى آخر بينهما مناسبة، كما في قول البوصيري في البردة:

ظلمت سنة من أحيا الظلام إلى   أن اشتكت قدماه الضر من ورم

ثم قال:

محمد سيد الكونين والثقلين .... الخ.

وبراعة المقطع؛ وهي: أن يأتي آخر كلامه بما يشعر بانقطاع مقصوده. (حاشية السباعي على شرح الخريدة ص٣٥).

فهذا تعليقٌ وجيزٌ، على المنظومةِ الوجيزةِ المسماةِ "**بنت ساعة**"[1] لخصتُهُ من شرح ناظمها الإمامِ العلامةِ الشيخِ محمَّدٍ بن أبي الخير بن العلامة أحمدَ بن محمد الهيتمي المكِّي، المشتملِ على نكتٍ مفيدةٍ، وتحقيقاتٍ[2] فريدةٍ[3]، التقطتُ مهماتِه، واستخرجتُ مكنوناته؛ لنفع نفسي، ومن شاء الله من القاصرين من أبناءِ جِنْسِي، وسميته:

(عقْد البِضَاعَةِ، في شرح بنت ساعة).

نفع الله تعالى به، وبأصله، وجعلنا متمسكين بحبل الحق وأهله.

قال المؤلف رحمه الله : **(بسم الله الرحمن الرحيم)**:

---

(١) منظومة بنت ساعة: هي منظومة مختصرة، سهلة العبارة، كثيرة الفوائد، جامعة لعقيدة أهل السنة والجماعة تقع في خمس وثلاثين بيتاً من بحر الرجز.

(٢) التحقيق: التثبيت، من حق الشيء إذا ثبت، فهو إثبات المسألة بدليل.

(٣) الفريدة: هي الدرة النفيسة، والمعنى: أنه شرح يشتمل على درر نفيسة، وعلى فوائد هي درر أو كالدرر في نفاستها.

ابتدأ بها اقتداء بالكتاب، وعملاً بحديث الباب[1].

والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقدر بما يناسب المقام، وتقديره مؤخراً أولى للاهتمام باسم الله.

والاسم مشتق من السمو[2]، و(الله) علم على الذات الواجب الوجود لذاته، المستحق لجميع الكمالات.

(الرحمن الرحيم) اسمان أي: صفتان مُشَبَّهَتَانِ بُنِيَا للمبالغة من رَحِمَ ماضياً بتنزيله منزلة اللازم، أي: بأن يقصد إثباته لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعول، أو بجعله لازماً

---

(١) هو حديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع». (الأذكار للنووي ص٢٠١، رقم ٢٨٨). والمراد بالأمر فيه: الأمر المقصود من الكلام، لا ما يكون وسيلة إلى المقصود، فلا يرد أن كلاً من البسملة والحمدلة أمر ذو بال، فيحتاج إلى سبق نظيره ويتسلسل. (حاشية زكريا الأنصاري على شرح العقائد ص١٢٣).

(٢) السمو وهو: العلو لأنه يعلوه مسماه، والأصل: سِمْو، على وزن عِلْمٍ، حذفت واوه؛ لكثرة الاستعمال، ونقل سكون الميم إلى السين، وجيء بهمزة الوصل فصار "اسماً".

بإخراجه من باب فعِل بالكسر ونقله إلى باب فعُل بالضم تنزيلاً له منزلة أفْعَال الغرائز اللازم لهما اللزوم، هذا المشهور في عبارتهم[1].

قال رحمه الله :

١- قَــالَ مُحَمَّــدٌ هُــوَ الَّــذِي اشْــتَهَرْ
سَــيِّدُهُ وَجَــدُّهُ بِــابْنِ حَجَــرْ

هو الشيخ العلامة الفهامة أحمد بن حجر الهيتمي المكي الأنصاري، المتوفى سنة أربع وسبعين وتسعمائة.

---

(١) فيه إن الصفة كالفعل مشتقة من المصدر فكيف جعلوها مشتقة من الماضي! ويمكن الجواب بأن يقال: المراد أنها مشتقة من مادة رحم التي هي المصدر، وعبر بالماضي لحكمه على الحروف المعتبرة في الاشتقاق، أو لأن اشتقاق الصفة من المصدر إنما هو بواسطة اشتقاقها من الفعل، فهو أعني الفعل الذي هي مشتقة فيه بلا واسطة، فالإشارة لهذا عبر بالماضي. والثاني هو التحقيق. (مؤلف).

وسُمِّيَ بذلك: لتصلُّبه في الدين، أو لكثرة سكوته عما لا يعني.

ووالد الناظم -المسمى بأبي الخير محمد- توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة.



قال رحمه الله :

٢- مُـــدّ وَفَّـــقَ الـــرَّحْمَنُ رَبُّ الحَمْـــدِ
سُـــبْحَانَهُ هُـــوَ المُعِيـــدُ المُبْـــدِيْ

٣- فِـــي سَـــاعَةٍ نَظَمْـــتُ قَصْـــدَ الطَّاعَـــةِ
مَنْظُومَـــةً تُسْـــمَى بِبِـــنْتِ سَـــاعَةٍ

(**التَّوْفِيق**): خلق قدرة الطاعة في العبد، ويُساوِيهِ اللُّطف ما صدقاً لا مفهوماً[1].

و(**الرَّحْمنُ**): اسم صفة خاص بالله تعالى، إذ لا يقال لغيره إلا تعنُّتاً، كقول بني حنيفة في مسيلمة: رحمن اليمامة.

ومعنى (**رَبُّ الحَمْدِ**): مالكه، بمعنى: عدم مشاركة الغير له فيه حقيقة.

وهو لغةً: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا.

---

(١) قال المتكلمون: اللطف ما يحمل المكلف على الطاعة، ثم إن حمل على فعل المطلوب سُمّي توفيقاً أو ترك القبيح سُمّي عصمة، وقد صرح أهل السنة في بحث خلق الأفعال بأن لله تعالى لطفاً لو فعله بالكفار لآمنوا اختياراً؛ غير أنه لم يفعله، وهو بفعله متفضل وفي تركه عادل. (حواشي تحفة المحتاج في شرح المنهاج ١/ ١٩).

وعرفاً: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه فاعل الإنعام، سواء كان باللِّسان أَمْ بالجَنانِ -بفتح الجيم- أَمْ بالأركان[1].

وهذا هو الشكر لغةً.

وهو عرفاً: صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ بهِ عليهِ منَ السمعِ وغيرِهِ إلى ما خُلق لأجله.

وقوله (**سُبحَانَهُ**): اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه.

وقوله (**هُوَ الـمُعِيدُ**): أي: للخلق.

(**الـمُبْدِي**): لهم من العدم.

وقوله (**قَصْدَ الطَّاعَةِ**): منصوب على أنه مفعول لأجله.

---

(١) أي: الجوارح.

وقوله (تُسْمَى): بسكون السين.

(ببِنْتِ سَاعَةٍ): هو من تسمية الحال باسم المحل.



قال رحمه الله:

٤- اللهُ مُحْدِثٌ لِهَذَا الكَوْنِ قَدِيمْ
لا صُورَةٌ لَهُ وَلا جِسْمٌ سَلِيمْ

٥- مِنْ صِفَةِ الحَادِثِ مِنْ مَكَانِ
وَجِهَةٍ وَنَحْوِ هَذَا الشَّانِ

(**المُحْدِث**) بكسر الدال: المخترع.

و(**الكَوْن**) اسم لما صار موجوداً بعد أن كان معدوماً وهو ما سوى الله تعالى.

وقوله (**قَدِيمْ**) صفة[1] للمُحْدِث، وهو الله سبحانه، أي: لا ابتداء لوجوده، ولا انتهاء؛ لأنه لو كان حادثاً لاحتاج إلى محدث.

وقوله (**لا صُورَةٌ لَهُ**) أي: حقيقته سبحانه مخالفة لسائر الحقائق، فليس له صورة؛ لأن الصورة من خواص الأجسام؛ فلذا قال:

(**وَلا جِسْمٌ**)؛ لأنه مركب ومتحيز، وذلك من خواص الحوادث.

---

(١) الصفة هي: الأمر الثابت للموصوف.

والعالَمُ[1] قسمان:

١. جواهر[2] وهي الأجسام، والمراد بها: ما يكون له قيام بذاته، ومعنى قيامه بذاته: أنَّ تَحَيُّزَهُ بنفسه، غير تابع لتحيُّز شيء آخر.

---

(١) العالم لغة: هو عبارة عن كل موجود حادث فيه علامة تميزه عن غيره من أنواع الموجودات.
واصطلاحاً: هو عبارة عن كل موجود سوى الله تعالى، فالعالم يطلق في اللغة على أنواع من المخلوقات لتمييز بعضها على بعض. وأما في الاصطلاح: فيطلق على جميع المخلوقات لتمييزها عن الخالق تبارك وتعالى.

(٢) جمع جوهر: وهو المتحيِّز، فإن كان حالاً فصورة، وإن كان مركباً فجسم، وهو إما يقبل القسمة وهو الجسم، أو لا يقبلها وهو الجوهر الفرد؛ ولذا عُرِّف بأنه الجزء الذي لا يتجزأ، وهو لا شكل له ولا يشبهه شيء من الأشياء. (المواقف لعضد الدين الإيجي ص١٨٢).
قال الكمال في المسايرة (ص٣٧) الأصل الرابع: أنه تعالى ليس بجوهر يتحيز وإلا لكان متحركاً في حيزه أو ساكناً، وهما حادثان، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، ومثله الجسم؛ لأنه مؤلف من الجواهر مع زيادة لوازم تقتضي الحدوث كالهيئة والمقدار والاجتماع والاقتران.
وقد يعبر بعضهم بدل الجواهر بالأجسام وعليه جرى المؤلف، وهما في اللغة بمعنى واحد، وإن كان الجسم أخص من الجوهر اصطلاحاً؛ لأنه المؤلف من =

٢. وأعراض: وهي ما لا يكون له قيام بذاته، أي: أن تحيزه تابع لتحيز الجوهر الذي هو موضوعه، أي: محله الذي يقوِّمه[1].

وقوله (سَلِيمْ) فعيل بمعنى فاعل أي: سالم.

(مِنْ صِفَةِ الحَادِثِ) متعلق بسليم أي: سالم من جنس الحوادث.

ثم أخذ في تعداد تلك الصفات للتمثيل فقال:

(مِنْ مَكَانِ) لأنه لو كان في مكان؛ فإمَّا أن يساوي المكان، أو ينقص عنه؛ فيكون متناهياً، أو يزيد عليه، فيكون متجزئاً.

= جوهرين أو أكثر على الخلاف في أقل ما يتركب منه الجسم على ما بين في المطولات، والجوهر يصدق بغير المؤلف وبالمؤلف.

(١) معنى وجود العرض في الموضوع هو أن وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع -بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر- ولهذا يمتنع الانتقال عنه، بخلاف وجود الجسم في الحيز فإن وجوده في نفسه أمر، ووجوده في الحيز أمر آخر؛ ولهذا ينتقل عنه (شرح العقائد النسفية ص ٧٥).

فإذا لم يكن في مكان، لم يكن في جهة من الجهات السِّتِّ[1]؛ فلهذا قال:

---

(١) قال الإمام أبو حنيفة في كتابه الوصية: «ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة: حق». (الوصية ص٤). ونقله القاري في شرح الفقه الأكبر. وقال أيضاً: قلت: أرأيت لو قيل أين الله تعالى؟ فقال: -أي أبو حنيفة- «يقال له كان الله تعالى ولا مكان، قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين، ولا خلق، ولا شيء، وهو خالق كل شيء». (الفقه الأبسط ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة ص٢٥). قال الإمام الطَّحاوي: تعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات. اهـ. أي: ليست ذاته المقدسة في جهة من الجهات الست ولا في مكان من الأمكنة. وكلام السلف رحمهم الله في نفي المكان والجهة كثير.
ووجهه: ١- أن الجهات التي هي فوق، وتحت، ويمين، إلى آخرها حادثة بأحداث الإنسان ونحوه، وقد كان تعالى موجوداً في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات، وقد كان تعالى موجوداً لا في جهة؛ لثبوت حدوث الجهة.
٢- أن معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز معين، وقد يبطل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية والجسمية في حقه تعالى إذ الحيز مختص بالجوهر والجسم، وقد مر تنزيهه تعالى عن الجسمية وما تركب منها.
فإن أريد بالجهة معنى غير هذا مما ليس فيه حلول حيز ولا جسمية فليبينه من أراده حتى ينظر فيه، أيرجع إلى التنزيه فيخطأ في مجرد التعبير، أو إلى غيره =

(وَجِهَةٍ وَنَحْوِ هَذَا الشَّأنِ) أي الأمر من كون وجوده زمانياً[1]، ومن كونه متَّحدًا بالغير كاتِّحاد الماء واللَّبن، ومن قيام حادث به، ومن اتِّصافه بشيء من الأعراض المحسوسة بالحسِّ الظاهر أو الباطن[2]، كالطعم واللون والرائحة والألم واللذة الحسِّيَّة، وسائر الكيفيات النفسانية من نحو الحقد والحزن، فإنها كلُّها تابعة للمزاج المستلزم للتركيب المنافي للوجوب الذاتي.

= فيبين فساده. (المسايرة للكمال بن الهمام مع المسامرة للكمال بن أبي شريف ص٤٢-٤٣).

(١) أي لا يجري عليه زمان؛ لأن الزمان عبارة عن متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر، والله منزه عن ذلك.

(٢) أي: والحكم على غير المحسوس بأحكام المحسوس وهم محض، وحكم الوهم لا يقبل فيما ليس بمحسوس؛ لأن القوة الوهمية إنما تدرك المعاني المتعلقة بالصورة المحسوسة؛ لكنها قد تشتبه بالأوليات فتحسب أنها منها. والأدلة القطعية قائمة على التنزيهات، فيجب أن يفوض علم النصوص الموهمة في الجهة والجسمية والصورة إلى الله تعالى على ما هو دأب السلف، وانظر (شرح العقائد النسفية للإمام التفتازاني مع حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٣١٤).

والحاصل: أن الله سبحانه لا يشبه خلقه في شيء من صفاتهم؛ بل كلما صوَّره عقلك أو خيَّله وَهْمُك فالله تعالى بخلافه كائناً ما كان.

قال رحمه الله:

٦- لَـــهُ حَيَـــاةٌ قُــدْرَةٌ سَـــمْعٌ بَصَـــرْ
عِلْـــمٌ إِرَادَةٌ كَـــلامٌ وَانْتَصَـــرْ

أي: لله صفات هي: حياة إلى آخرها.

و(الـحَيَاةُ): صفة يَصِحُّ لمن قامت به أن يتصف بالإدراك[1] فهو سبحانه حي بحياة.

---

(١) هذا التعريف للحياة يشمل الحياة القديمة والحادثة، وقد سبق الشارح إلى هذا التعريف الشيخ السنوسي في شرح أم البراهين مع حاشية الدسوقي (ص١٠٨). =

= والمراد بالإدراك: السمع والبصر والعلم. ولا مفهوم للإدراك كصفة خاصة منفصلة؛ بل من حيث أن يصدق على ما ذكر.

فالحياة شرط عقلي في جميع صفات المعاني، يلزم من عدمها عدم الإدراك، ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه.

فقول الشارح رحمه الله: (صفة) كالجنس في التعريف يشمل جميع الصفات (يصح) كالفصل أخرج جميع الصفات غير المعرف.

ومعنى (يصح) بالنظر إلى الحوادث: فمعناه يجوز (أن يتصف بالإدراك)، ألا ترى أنا قد نكون في حالة نوم أو غفلة فيكون الإدراك غير موجود وإن كانت الحياة موجودة. وبالنظر إلى القديم توجب له سبحانه أن يتصف بالإدراك أزلاً وأبداً؛ لأن كل ما صح في حقه تعالى فهو واجب.

قوله: (لمن قامت به) هذا تحقيق لمذهب أهل السنة من أن الصفة إنما توجب حكمها لمن قامت به، لا لإخراج صفة لم تكن كذلك.

وقد قسم العلماء الصفات إلى أربع أقسام:

١- نفسية ٢- سلبية ٣- معاني ٤- معنوية.

والنفسية واحدة وهي: الوجود، والسلبية خمسة وهي: القدم، والبقاء، والقيام بالنفس أو الغنى، والوحدانية في الذات والصفات والأفعال، والخامسة هي: المخالفة للحوادث. والمعاني سبعة وهي: الحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام. والصفات المعنوية سبعة أيضاً وهي: كونه تعالى حياً وعالماً ومريداً وقادراً وسميعاً وبصيراً ومتكلماً. فهذه عشرون صفة تجب لله تعالى، ويستحيل في حق الله أضدادها، وهي: العدم، والحدوث، والفناء، والمماثلة للحوادث، والافتقار، والتعدد، والعجز، والكراهة، والجهل، =

وقوله (**وقُدْرَةٌ**) هي الصفة الثانية لله سبحانه وتعالى، وهي: صفة تؤثر في وجود الممكن وإعدامه، أي: هو قادر بقدرة.

وقوله (**سَمْعٌ بَصَرْ**) أي: وسمع وبصر، وهما: صفتان ينكشف بهما الشيء[1] انكشافاً أتمّ[2] من انكشافه بالعلم.

= والممات، والصمم، والعمى، والبكم، وكونه تعالى عاجزاً، ومكرهاً، وجاهلاً، وميتاً، وأصم، وأعمى، وأبكم.

ومن العلماء من عَرَّفَ الحياة القديمة التي هي صفة لله تعالى بتعريف، وعَرَّفَ الحياة الحادثة التي هي صفة للحادث بتعريف آخر. فعرف الحياة القديمة بأنها: صفة أزلية تقتضي صحة العلم. أي: تقتضي صحة الاتصاف بالعلم، وبغيره من الصفات الواجبة.

وعرف الحياة الحادثة بأنها: كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية.

(١) حَقِيقَةُ كلٍّ من السمع والبصر أنها: صفة أزلية ينكشف بها لله كل موجود. وقوله (الشيء) أي: الموجود؛ خرج به صفة العلم فإنه ينكشف به الموجود والمعدوم.

(٢) ومعنى ذلك: أن ذلك منكشف له ببصره وسمعه انكشافاً زائداً على الانكشاف الحاصل بالعلم بمعنى أنه ليس عينه. =

وقوله (عِلْمٌ) أي: وعلم، وهو: صفة ينكشف بها ما تتعلق به انكشافاً لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه، وهو: شامل للكلِّيَّاتِ والجُزئِيَّاتِ.

وقوله (إِرَادَةٌ) أي: وله تعالى إرادةٌ، وهي والمشيئة بمعنى واحد[1]؛ وهما عبارة عن: صفة تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن[2] بالقوة من موت أو حياة.

= ويتحصل مما سبق: أن الانكشاف الحاصل بالسمع هو غير الانكشاف الحاصل بالبصر والانكشاف الحاصل بهما هو غير الانكشاف الحاصل بالعلم، فالانكشاف في الثلاثة العلم والسمع والبصر متغاير. (حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين ص١١٠). قلت: إنما يصح ذلك بالنسبة إلينا حيث يزيد العلم بهما لدينا، وأما بالنسبة إليه سبحانه وتعالى فصفاته كلها كاملات كما أنه كامل في الذات، فلا تقبل الزيادات. (شرح الفقه الأكبر للقاري ص٧٧).

(١) أي: أن المشيئة والإرادة لفظان مترادفان بمعنى واحد، وفرق الفقهاء بينهما حتى لو قال: أردت طلاقك لا تطلق، ولو قال لها: شئت طلاقك يقع؛ لأن الإرادة مشتقة من الرود وهو الطلب، والمشيئة عبارة عن الإيجاد، فكأنه قال: أوجدت طلاقك، وبه يقع الطلاق. كذا ذكروه. وقال القونوي: فيه نظر. إذ لو كان كذلك لما احتيج إلى النية. (شرح الفقه الأكبر للقاري).

(٢) المراد بتخصيص أحد طرفي الممكن بالوقوع: ترجيح وقوع أحد طرفيه. =

واعلم أن الإرادة عند أهل السنة[1] تابعة للعلم[2]،

= واعلم أن الممكنات المتقابلات ستة، أشار لها بعضهم بقوله:

الممكنات المتقابلات وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهـات كذا المقادير روى الثقات

فقوله وجودنا والعدم واحد، والصفات ثان، وهكذا فالإرادة تخصص الوجود الذي هو أحد الطرفين بالوقوع دون العدم، أو تخصص العدم الذي هو الطرف الآخر بالوقوع دون الوجود، وتخصص الصفة المخصوصة كالبياض مثلاً بالوقوع دون غيرها من الصفات، وتخصص الزمان المخصوص بالوقوع فيه دون غيره، وتخصص المكان المخصوص بالوقوع فيه دون غيره من الأمكنة، وتخصص الجهة المخصوصة بالوقوع فيها دون غيرها من الجهات، وتخصص المقدار المخصوص للجرم دون غيره من المقادير. (حاشية الدسوقي ص١٠٠).

(١) أي: من اتصف بمزاولة السنة والعمل بمقتضاها وهي أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وغير ذلك. وإنما لم يسموا بأهل الكتاب لما فيه من الإيهام، إذ أهل الكتاب المراد بهم اليهود والنصارى.

(٢) التعلقات ثلاثة مرتبة: تعلق القدرة، وتعلق الإرادة، وتعلق العلم، بالممكنات، فالأول مرتب على الثاني، والثاني مرتب على الثالث، فلا يوجد مولانا جل وعز أو يُعدم من الممكنات إلا ما أراد إيجاده أو إعدامه منها، ولا يريد منها إلا ما علم، فصار تأثير الإرادة عندهم على وفق العلم، فكل ما علم سبحانه أن يكون من الممكنات أو لا يكون منها فذلك مراده جل وعز. =

....

= والمعتزلة: جعلوا تعلق الإرادة تابعاً للأمر، فلا يريد عندهم إلا ما أمر به من الإيمان والطاعة سواء وقع ذلك أم لا، فعندنا إيمان أبي جهل مأمور به غير مراد له تعالى؛ لأنه عز وجل علم عدم وقوعه، وكفر أبي جهل منهي عنه وهو واقع بإرادة الله تعالى. وعند المعتزلة: إيمانه هو المراد لله؛ لأنه مأمور به لا كفره؛ لنهيه سبحانه عنه. فلزمهم وقوع النقص في ملك مولانا جل وعز، إذ وقع فيه – على قولهم – ما لا يريده، تعالى الله عن ذلك (إرشاد الطالبين لأم البراهين للشيخ محمد بن عبدالرحيم الملا المتوفى سنة ١١٠٠هـ).

قال الأسنوي: التزموا – أي: المعتزلة – أن الله يريد الشيء ولا يقع، ويقع الشيء وهو لا يريده، قال ابن قاسم: وصدور هذه المقالة من عاقل مستبعد إذ كيف يظن إنسان تخلف مراد الله، ووقوع مراد الشيطان، حتى قال بعضهم: لا شك في كفر معتقد ذلك، وذكر بعضهم ما يدفع الإشكال، وحاصله: أن الإرادة نوعان إرادة اختيار بمعنى أنه تعالى أراد من العباد الإيمان والطاعة برغبتهم واختيارهم، وإرادة قسر وإلجاء، بمعنى أنه ألجأهم إلى الفعل وقسرهم عليه، ويستحيل تخلف المراد عن الثانية؛ لأنه يلزم من تخلفه العجز، لا عن الأول لعدم استلزامه لذلك؛ لأنه لو شاء لألجأهم وقسرهم على مراده. ورُدَّ: بأنه يكفي في لزوم العجز تخلف مراده تعالى (حاشية الدسوقي ص١٠٢).

وعند المعتزلة[1] تابعة للأمر[2].

فأهل السنة يقولون: الله تعالى مريد لكل ما علم وقوعه من خير وشر، وطاعة ومعصية.

---

(١) المعتزلة: سموا بذلك لما قيل أن واصل بن عطاء رئيسهم كان من تلامذة الحسن البصري فاعتزل يوماً عن مجلسه بجماعة يقرر لهم مسألة مرتكب الكبيرة، فقال الحسن: اعتزلنا واصل فسموا لذلك معتزلة، ويسمون أيضاً أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية والعدلية. والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد: أنهم نفوا الصفات القديمة أصلاً، فقالوا: هو عالم بذاته قادر بذاته .... إلخ. واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف، واتفقوا على نفي رؤية الله بالأبصار في دار القرار. انظر: (الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٣٩-٤٢ والفرق بين الفرق للبغدادي ص٩٠).

(٢) هذا يقتضي أن الأمر غير الإرادة عندهم؛ لأن التابع غير المتبوع، مع أن الإرادة عندهم عين الأمر كما نقله السبكي عنهم في أصوله، وأجيب: بأنه ليس في كلام الشارح ما يقتضي أن كل معتزلي يقول: إن تعلق الإرادة تابع للأمر، إذ كثيراً ما ينسب ما قاله بعض الطائفة لكلها مجازاً. والحاصل: أن المعتزلة اختلفت أقوالهم، فمنهم من قال: إن الأمر عين الإرادة، ومنهم من قال: إن تعلق الإرادة تابع للأمر، وهما غيران، ومنهم من قال: الإرادة في فعله تعالى هي العلم به، وفي فعل غيره الأمر به. (حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين ص١٠٢).

والمعتزلة يقولون: يريد ما أمر به من الخير والطاعة، سواء وقع ذلك أَوْ لا، ولا يريد ما نهى عنه من الشر والمعصية سواء وقع ذلك أو لا.

قال أهل السنة: لأنه لو أراد ما لا يقع لكان نقصاً في إرادته، لِكَلالها عن النفوذ فيما تعلقت به؛ ولأنه خالق كل شيء، وخالق الشيء بلا إكراه مريد له.

وقوله (**كَلامٌ**) أي: وكلام، فهو: متكلم بصفة قائمة به[1]، تسمى الكلام، قديمة؛ لعدم قيام الحادث بالقديم، يُعَبَّر عنها بالنظم[2] المسمى بالقرآن.

---

(١) احترز به عن كلام الله بمعنى الألفاظ التي نقرؤها فإنه ليس صفة أزلية؛ بل حادثة، وكل منهما يقال له: كلام الله تعالى وقرآن بالاشتراك، وفيه رد على المعتزلة القائلين: متكلم بكلام هو قائم بغيره وليس صفة له.

(٢) أي: بالكلام المنظوم، أي: المرتب من سور وآيات ترتيباً عجيباً أعجز الفصحاء والبلغاء؛ فلأجله سمي معجزاً. اهـ.

قال السعد[1]: وذلك أن كل من يأمر وينهى ويخبر، يجد من نفسه معنى، ثم يدل عليه بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة، وهو غير العلم، إذ قد يخبر الإنسان عما لا يعلمه؛ بل يعلم خلافه، وغير الإرادة[2]؛ لأنه قد يأمر بما لا يريده،

---

(١) هو مسعود بن عمر التفتازاني، ولد سنة (٧١٢هـ - ١٣١٢م) بقرية (تفتازان) التابعة لـ(خراسان) وانتقل إلى (سمرقند) وأظهر نبوغاً في حلقة (العضد) مع طلاب كبار، واشتهر بشرحه لكتاب (التصريف للزنجاني) وهو في السادسة عشرة من عمره، انتهت إليه العلوم بالمشرق، ولم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم. فمن مصنفاته: حاشية على تفسير الكشاف للزمخشري (لم يتمها)، التلويح في كشف حقائق التنقيح، الشرح المطول على كتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، تهذيب المنطق والكلام، شرح الرسالة الشمسية، المقاصد في علم الكلام، وشرحه، شرح العقائد النسفية، وغيرها. توفي بسمرقند سنة (٧٩٢هـ - ١٣٨٩م) ونقل إلى (سرخس) ودفن بها. (الدرر الكامنة ٦/ ١١٢، شذرات الذهب ٦/ ٣١٩-٣٢٢، هدية العارفين ٢/ ٤٣٠).

(٢) يستفاد من قوله وجود فرق بين الكلام والعلم والإرادة.

كمن يأمر عبده قصداً إلى إظهار عصيانه وعدم امتثاله لأوامره، ويسمى هذا كلاماً نفسيًّا[1]. انتهى.

---

(١) أي: الكلام القائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت. وكنه هذه الصفة، وسائر صفاته تعالى محجوب عن العقل كذاته جل وعز، فليس لأحد أن يخوض في الكنه بعد معرفة ما يجب لذاته تعالى ولصفاته، وما يوجد في كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في الشاهد -عند ردهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام في الحروف والأصوات- لا يفهم منه تشبيه كلامه جل وعز بكلامنا النفسي في الكنه، تعالى وجلَّ عن أن يكون له شريك في ذاته أو صفاته أو أفعاله، وكيف يتوهم أن كلامه تعالى مماثل لكلامنا النفسي، وكلامنا النفسي أعراض حادثة يوجد فيها التقديم والتأخير وطرو البعض بعد عدم البعض الذي يتقدمه ويترتب وينعدم بحسب وجود جميع ذلك في الكلام اللفظي، فمن توهم هذا في كلامه تعالى فليس بينه وبين الحشوية ونحوهم من المبتدعة فرق، وإنما مقصد العلماء -بذكر الكلام النفسي في الشاهد- النقض على المعتزلة في حصرهم الكلام في الحروف والأصوات، فقيل لهم: ينتقض حصركم ذلك بكلامنا النفسي، فإنه كلام حقيقة وليس بحرف ولا صوت، فلم يقع الاشتراك بينهما إلا في هذه الصفة السلبية، وهي أن كلام مولانا جل وعز ليس بحرف ولا صوت كما أن كلامنا النفسي ليس بحرف ولا صوت، أما الحقيقة فمباينة للحقيقة كل المباينة، فاعرف هذا فقد زلت هنا أقدام لم تؤيد من الملك العلام. (شرح أم البراهين للشيخ محمد السنوسي ١١٤-١١٥).

وهو مكتوب في مصاحفنا، محفوظ في قلوبنا، مقروء بألسنتنا، غير حَالٍّ فيها[1].

وذهب الأشعري[2] إلى: أنه يُسْمَع بدليل ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾[3].

---

(١) قال الإمام القاري في شرح الفقه الأكبر (ص٧٦) تحقيق الشيخ مروان: واعلم أن ما جاء في كلام الإمام وغيره من علماء الأنام من تكفير القائل بخلق القرآن، فمحمول على كفران النعمة لا كفر الخروج من الملة؛ بل التحقيق أن لا نزاع في هذه القضية إذ لا خلاف لأهل السنة في حدوث الكلام اللفظي، ولا نزاع للمعتزلة في قدم الكلام النفسي لو ثبت عندهم بالدليل القطعي، وأما حديث: (من قال إن القرآن مخلوق فقد كفر) فغير ثابت، مع أنه من الآحاد، وقابل للتأويل في بيان المراد.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ولد سنة (٢٦٠هـ) وقيل: (٢٧٠هـ) وتوفي سنة (٣٢٤هـ) ناصر أهل السنة، وإليه ينتمي (الأشاعرة) وقد كان على الاعتزال ثم رجع عنه، وقد كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، بلغت مصنفاته ثلاث مئة كتاب. (طبقات السبكي ٣/ ٣٤٧، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥).

(٣) التوبة آية (٦).

وذهب الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني[1] إلى: أنه لا يُسمَع، وهو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي[2]، وأوَّلوا ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) المتوفى سنة (٤١٨هـ - ١٠٢٧م) واسمه: إبراهيم بن محمد بن مهران بن الأسفرائيني نسبة إلى اسفرئن وهي بلدة بخراسان بنواحي نيسابور، وهو فقيه شافعي وأصولي متكلم توفي بنيسابور. من مؤلفاته: جامع الحلي في أصول الدين، والرد على الملحدين في خمس مجلدات، وله تعليقة في أصول الفقه. (وفيات الأعيان ١/ ٥٢٤، والطبقات الكبرى ٣/ ١١١-١١٤).

(٢) أبو منصور الماتريدي هو: محمد بن محمد بن محمود، ولد بماتريد وهي بسمرقند وقد دافع عن السنة ضد خصومها، وكان متابعاً للإمام أبي حنيفة ومذهبه في الفقه والعقيدة جميعاً. توفي بسمرقند سنة (٣٣٢هـ). من تصانيفه: شرح الفقه الأكبر، وتأويلات أهل السنة ويشكل الماتريدية مع الأشاعرة الجناح الكلامي لأهل السنة والجماعة مع وجود خلافات بينهما في بعض المسائل، أغلبها لفظي. انظر: القصيدة النونية وشرحها لتاج الدين السبكي في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، والروضة البهية في ما بين الأشاعرة والماتريدية للعلامة الحسن بن عبدالمحسن المشهور بأبي عذبة المتوفى بعد سنة (١١٧٢هـ)، ونظم الفرائد وجمع الفوائد للشيخ عبدالرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده المتوفى سنة (٩٤٤هـ) وغيرها. (الفوائد البهية).

بحتى يسمع ما يدل على كلام الله[1].

---

(١) لا خلاف بين الإمام الأشعري والإمام أبي منصور الماتريدي على أن الله تعالى يتصف بصفة الكلام، وإنما الخلاف في كون هذا الكلام مسموعاً أو غير مسموع، فالخلاف ليس في نفس الكلام؛ بل في نسبة أمر له تعلق بالمخلوقات، وهو كونهم يسمعونه أو لا: فالإمام أبو منصور: لا يطلق المسموع إلا على ما اتصل بحاسة السمع، وهي الحاسة التي يتصف بها الإنسان. وعند الأشعري: أن الذي يتصل بها هو الأصوات، وهي تدل على الصفة القديمة، أما عين الصفة القديمة فلا تتصل بالحاسة، ولا الحاسة تتصل بها، فكلاهما ينفي اتصال الخالق بالمخلوق، وكلاهما ينفي اتصال نفس الصفة القديمة بالمخلوق أو حلولها فيه، ولا خلاف بينهما فيه.

فالخلاف إذاً في أنه: هل يجب لإطلاق اسم المسموع اتصال نفس المسموع بحاسة السمع كما عند الماتريدي، أو يكفي حصول إدراك دال على المسموع سواء وقع باتصال وبأسباب عادية أم بخلق مباشر من الله تعالى كما عند الأشعري!

فالماتريدي لا يمنع أن يخلق الله تعالى إدراكاً مباشراً في نفس الإنسان، أو صوتاً دالاً على كلام الله تعالى كما لا يمنع ذلك الأشعري، فالفرق بينهما في إطلاق المسموع على كلام الله تعالى النفسي بناء على أن مدار صحة السماع عند الأشعري هو وجود المسموع وإن لم يكن صوتاً، ومنعه الماتريدي والأستاذ بناء على أنه لا يمكن سماع غير الصوت. فمعنى سماع كلام الله عند الأشعري: أن الله تعالى يخلق إدراكاً في الحاسة أو في النفس مما يخلق عادة في الحاسة، وهذا الإدراك يدل على كلام الله تعالى. ومعنى السماع عند الماتريدي: هو اتصال الصوت مثلاً بالحاسة، وهذا الصوت يكون دالاً على الكلام القديم.

وقول الناظم (**وَانْتَصَرْ**) متصل بقوله:

٧- الشَّـــيْخُ لِلْبَقَــــاءِ وَاليَـــدَيْنِ

مِثْـــلَ أَبِـــي المَنْصُــورِ لِلتَّكْــوِينِ

إذا أطلق (**الشَّيْخُ**) في علم العقائد فهو: الشيخ أبو الحسن الأشعري.

ومذهبه: عدم انحصار الصفات فيما ذكر؛ بل أثبت كلما ورد به الكتاب أو السنة القطعية، أو الإجماع، معتقداً ظاهر معنىً لا إشكال فيه، ومنزِّهاً عَمَّا فيه إشكال.

أي: انتصر الأشعري للبقاء، فجعله صفةً زائدةً على الوجود، فهو عنده باقٍ ببقاء[١].

---

(١) ذهب مشايخ الحنفية إلى أن البقاء هو الوجود المستمر، فليس زائداً على الوجود، كما في (تعديل العلوم لصدر الشريعة) وغيره، وإلى هذا أشار الإمام الطحاوي في عقيدته، واختاره بعض مشايخ الأشاعرة. قال القاضي الباقلاني وإمام الحرمين الجويني وفخر الدين الرازي: البقاء: هو نفس الوجود في الزمان الثاني لا أمر زائد عليه. =

= وذهب أبو الحسن الأشعري ومن تابعه: إلى أنه صفة وجودية زائدة على الوجود كما في (المواقف) وشرحه للجرجاني. انظر: (كتاب المواقف لعضد الدين الإيجي وشرحه للجرجاني، دار الكتب العلمية).

وفي شرح أم البراهين للشيخ محمد السنوسي رحمه الله (ص٧٩): وبعض الأئمة يقول: معنى البقاء في حقه تعالى استمرار الوجود في المستقبل إلى غير نهاية، كما أن معنى القدم في حقه تعالى استمرار الوجود في الماضي إلى غير نهاية، وكأن هذه العبارة يحتج قائلها إلى أنهما صفتان نفسيتان؛ لكون الوجود صفة نفسية، ويرد على هذا المذهب أنهما لو كانتا نفسيتين لزم أن لا تعقل الذات بدونهما، وذلك باطل، بدليل أن الذات العلية يعقل وجودها، ثم يطلب البرهان على قدمها وبقائها. اهـ.

ولا يذهب على أحد أن هذا لا يرد على ما ذهب إليه الحنفية، لأن الوجود عندهم عين الذات، وليس صفة نفسية، فلا يكونان صفتين نفسيتين عندهم.

قال الشيخ محمد السنوسي في شرح أم البراهين: إن القدم بمعنى سلب العدم السابق على الوجود، والبقاء بمعنى سلب العدم اللاحق للوجود، فهما صفتان سلبيتان في الأصح عندهم، وفي شرح الجوهرة للقاني: إن القدم والبقاء صفتان سلبيتان عند المحققين من الأشاعرة.

قال القاري في شرح الفقه الأكبر:

اختلف في البقاء هل هو من الصفات الثبوتية أو من النعوت السلبية؟

فبنى على الأول بعضهم وجمع الصفات الذاتية في بيت، فقال:

حياة وعلم قدرة وإرادة ... كلام وإبصار وسمع مع البقا

والأظهر أنه من النعوت السلبية، فإن المراد به نفي العدم السابق والفناء اللاحق بناء على أن ما ثبت قدمه استحال عدمه، وما يجوز عدمه ممتنع قدمه.

ونفاه القاضي[1] والإمامان[2] وصاحب الطوالع[3]، وهو الظاهر.

---

(١) هو القاضي أبوبكر محمد بن الطيب البصري ثم البغدادي، الإمام العلامة أوحد المتكلمين مقدم أهل السنة، وهو المراد حيثما أطلق (القاضي) في كتب العقائد، صاحب التصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان ثقة إماماً بارعاً، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري مات في ذي القعدة (٤٠٣هـ). (سير أعلام النبلاء للذهبي ١١/ ١٩٠-١٩٣). قال الحافظ المؤرخ ابن عساكر نقلاً عن أبي عبدالله الحسين بن محمد الدامغاني: «وكان أبو الحسن التميمي الحنبلي رحمه الله يقول لأصحابه: تمسكوا بهذا الرجل -أي الباقلاني- فليس للسنة عنه غنى أبداً».

(٢) هما: إمام الحرمين أبو المعالي عبدالملك الجويني، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، والإمام فخر الدين الرازي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

(٣) صاحب الطوالع: هو القاضي ناصر الدين عبدالله عمر أبو الخير البيضاوي الشافعي توفي سنة (٦٨٥هـ). قال السبكي في طبقاته (٥/ ٥٩): كان إماماً مبرزاً نظاراً، صالحاً، متعبداً، زاهداً، ولي قضاء القضاة بشيراز، له كتاب الطوالع والمصباح في أصول الدين، والغاية القصوى في الفقه، والمنهاج في أصول الفقه، ومختصر الكشاف في التفسير، وشرح المصابيح في الحديث. ذكره ابن كثير في تاريخه (١٣/ ٣٠٩) وقال: مات في تبريز.

وقوله: (وَالْيَدَيْنِ) أي: وانتصر لليدين وجعلهما صفتين ثبوتيتين زائدتين على الذات، وعلى جميع الصفات لا بمعنى الجارحة[1]، وإليه مال القاضي في بعض كتبه[2].

وقال الأكثرون: إنهما مجازان عن القدرة؛ لكونه شائعاً عرفاً ولغةً.

---

(١) قال الراغب الأصفهاني في "مفردات القرآن" قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، عبارة عن توليه لخلقه باختراعه الذي ليس إلا له عز وجل، وخص لفظ اليد ليتصور لنا المعنى لا لنصور منه تشبيهاً، وقيل المعنى: بنعمتي التي رشحتها لهم، والباء فيه ليس كالباء في قولهم قطعته بالسكين بل هو كقولهم خرج بسيفه، أي: معه سيفه. معناه خلقته ومعه نعمتاي.

(٢) قال القاضي أبوبكر الباقلاني في "التمهيد" ونقله عنه القاضي عياض بقوله: أما إثبات اليدين لله سبحانه من غير أن تكون يدي جارحة، بل صفتين من الصفات قديمة أزلية، فأثبتهما القاضي أبوبكر بن الطيب وغيره من أئمتنا، لقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]. (إكمال المعلم ٨/ ٢٦١). واقتران هذا الإثبات بالتنزيه القطعي عن الجسمية ولوازمها، وهذا يخالف ما ذهب إليه المجسمة في إثباتهم أعضاء وأبعاض لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقوله: (**مثلَ أبي المَنصُورِ لِلتَّكوِينِ**) أي: انتصاراً مثل انتصار أبي المنصور للتكوين.

والمراد: أن الأشعري كما انتصر للبقاء ونحوه من الصفات؛ انتصر الشيخ أبو المنصور لإثبات قدم صفات الأفعال التي من جملتها التكوين: كالخالق والرازق، فإنها عند الأشعري والمعتزلة حادثةٌ، وذهب الحنفية إلى قِدَمِها.

قال السعد: والتكوين هو: المعنى الذي يعبَّر عنه بالفعل والخلق والتخليق والإيجاد والإحداث والاختراع، ونحو ذلك[1].

---

(١) المراد بالتكوين هي: (صفات الأفعال) وفيها خلاف فذهب الأشاعرة إلى أنها حادثة؛ لأنها عبارة عن تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة. وذهب الحنفية إلى أنها صفة أزلية قائمة بذات المولى كبقية الصفات ومرادهم بصفات الأفعال الصفات التي يكون بها الأفعال لا الأفعال التي تكون هي عينها صفات. قال القاري في شرح الفقه الأكبر (ص٦٥-٦٦) والتحقيق: أن التكوين صفة أزلية لله تعالى؛ لإطباق العقل والنقل على أنه خالق العالم ومكون له، وامتناع إطلاق اسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً له، قائماً به، =

= فالتكوين ثابت له أزلاً وأبداً والمكوَّن حادث بحدوث التعلق كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم في قدمها قدم متعلقاتها، لكون تعلقاتها حادثة وحاصل هذه المسألة عند الإمام أبي منصور الماتريدي: هو أن الله سبحانه يتصف بصفات ثلاث هي: القدرة، والإرادة، والتكوين، وأن كل صفة منها لها تعلق بالممكنات، فالإرادة تعلقها قديم بالمرادات وهي تخصص المرادات بوقت وجودها. وكذلك القدرة فلها تعلق قديم بالمقدورات، وحقيقة تعلق القدرة عند الماتريدي ليس هو عين الإيجاد والإعدام، وإلا لم يكن قديماً؛ بل تعلقها بالمقدورات معناه: تصحيح اختراع هذه المقدورات، أي أن الله يصح أن يخلق هذه الممكنات لا من شيء والمصحح لهذا الحكم الثابت لله هو صفة القدرة.

وأما التكوين فهو صفة معنى كالقدرة والإرادة ولها تعليق تنجيزي حادث بالمكوَّنات وقت حدوثها، ولذلك يقولون: التكوين غير المكوَّن؛ لأن التكوين هو الصفة القديمة والمكوَّن هو المخلوق الحادث فلا يصح أن يقال أن الماتريدية يجيزون قيام الحوادث بذات الله بدعوى أنهم يقولون بصفة التكوين القائمة بذات الله تعالى، وأنها فعل الله، وأفعال الله حادثة؛ لأن صفة التكوين كما ذكرنا قديمة عندهم وليست حادثة، ولا يقال عنها إنها فعل بهذا الإطلاق بل إنها صفة تصدر الأفعال عنها.

وأما مرادهم في أن التكوين صفة فعل أي: إنها صفة يصدر عنها فعل والفعل غير قائم ولا حال بذات الله تعالى عندهم؛ بل الصفة القديمة هي القائمة بذاته سبحانه. =

= وأما القول بأن التكوين صفة فعل، بمعنى أنها فعل حادث، وأنها قائمة بالله تعالى أي إنها فعل حادث لله وهو صفة له فلا شك أن هذا القول ليس مذهباً للماتريدي ومن وافقه؛ بل هو مردود عندهم.

وأما حاصل المسألة على مذهب الأشعري: هو أن الله يتصف بالإرادة الأزلية، ولها تعلقات كما يقول الماتريدي فلا خلاف في صفة الإرادة.

وأما القدرة فهي صفة أزلية ولا خلاف في ذلك، غير أن للقدرة تعلقين، الأول: تعلق صلوحي قديم يلزم عنه صحة الحكم بأن الله يصح أن يخلق ويوجد جميع المخلوقات لا من شيء. والتعلق الثاني: تنجيزي حادث يتعلق بالمخلوق الحادث عند حدوثه. فالإيجاد والإعدام بالفعل من أحكام القدرة عند الأشعري، وهما من أحكام التكوين عند الماتريدي.

فالتكوين عند الأشعري هو وصف لنفس تعلق القدرة التنجيزي بملاحظة أثره فالتخليق هو القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق، والترزيق باعتبار تعلقها بإيصال الرزق .. وهكذا، وعند الماتريدي هو نفس الصفة الأزلية الصادر عنها المكوَّن والمخلوق... الخ.

ومن خلال ما ذكرنا يمكن حصر الخلاف بالضبط في أنَّ التعلق الصلوحي القديم والتعلق التنجيزي الحادث هل يرجعان إلى صفة واحدة هي القدرة كما يقول الأشعري، أم إلى صفتين الأولى القدرة ويرجع إليها الصلوحي القديم، والثانية التكوين ويرجع إليها التنجيزي الحادث كما يقول الماتريدي.

يعني: هل يثبت لله صفة زائدة على القدرة إسمها التكوين أم لا؟

والأصل المتفق عليه عند الأشعري والماتريدي أنه يجوز أن يكون من الكمالات لله تعالى غير ما علمنا ثبوته فإثبات صفة كمال زائدة على القدرة لا تؤدي إلى نقص لا ينقض هذا الأصل، بخلاف ما لو أثبت واحد صفة تستلزم التشبيه =

قال رحمه الله **:**

٨- وَالاسْــتِوَا وَالوَجْــه وَالعَــيْنَ اجْعَـــلِ
لَــيْسَ كَمَــا فِــي الحَــادِثِ المُفَعْــلِ

أي: (**اجْعَل**) عند الأشعري رحمه الله تعالى: (**الاستِوَا**) الذي أُطلق على الله سبحانه في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[1]، (**وَالوَجْه**) المطلق عليه في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾[2]، (**وَالعَيْن**) المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾[3]، جميعها صفات زائدة على السبعة المتفق عليها.

= كالجارحة والحد، فإن الخلاف يصير أصلياً وقد وافق الإمام الغزالي الماتريدية في القول بصفة التكوين في بعض كتبه. انظر: (الاقتصاد في الاعتقاد ٢/ ١٩٠-١٩١، والأمالي على اقتصاد الغزالي ص٢٣١-٢٣٥).

(١) سورة طه آية (٥).

(٢) سورة القصص آية (٨٨).

(٣) سورة طه آية (٣٩).

واحكم بأنها (**لَيسَ كَمَا فِي الحَادِثِ المُفَعَّل**) أي: القابلة حقيقته للانفعال.

فهي عنده[1] صفات سمعية، ضاق بيان وجه الاستعارة فيها، فَلَمَّا لم يمكن ردها إلى الصفات المعروفة؛ لِمَا فيه من التكلُّف، ولم يمكن نفيها، من حيث أن الشارع أثبتها، ولم يمكن حملها على ظاهرها؛ لأن العقل يأباه، ولم يمكن حملها على الاستعارة؛ لأن بعض مواردها لا يقبله: تعين ضرورة أن تثبت صفات بلا جوارح[2].

---

(١) أي: عند الأشعري.

(٢) قال الإمام السنوسي في "شرح الوسطى" اختلف في أشياء وردت في الشرع مضافة لله تعالى وهي الاستواء واليد والعين والوجه، بعد القطع بتنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة عقلاً إجماعاً، فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري: إنها أسماء لصفات تقوم بذاته تعالى، زائدة على الصفات الثمانية السابقة، والسبيل إلى إثباتها عنده السمعُ لا العقل، ولهذا تسمى على مذهبه صفات سمعية، والله تعالى أعلم بحقيقتها.

ثم قال: وأما الشيخ الأشعري فاعتمد في إثبات هذه الصفات -أي السمعية- على ظواهرها من القرآن، أما الاستواء فاحتج على ثبوته بقوله تعالى: =

= ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥] فقال: الاستواء بمعنى الاستقرار والتمكن، والجلوس مستحيل عقلاً وإجماعاً، وتأويله بالاستيلاء على العرش بالقدرة يوجب أن لا يكون لتخصيص العرش بذلك فائدة، إذ سائر الممكنات تماثل العرش في ذلك، فوجب أن يحمل الاستواء على صفة تليق به جل وعز، والله تعالى أعلم بحقيقتها. (انظر شرح الوسطى ١٤١-١٤٢).

وقال الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ صاحب "معالم السنن" ما نصه: وليس معنى قول المسلمين "إن الله على العرش استوى" هو أنه تعالى مماسّ له، أو متمكنٌ فيه، أو متحيز في جهة من جهاته؛ لأنه بائن من جميع خلقه -يعني مخالف لجميع خلقه- وإنما هو خبرٌ جاء به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكييف؛ إذ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١ ﴾ [الشورى: ١١]. (أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق ٢/ ١٤٧).

وقال الإمام الحافظ أبوبكر البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ): القديم جل جلاله عال على عرشه، لا قاعد ولا قائم ولا مماسّ ولا مباين مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد؛ لأن المماسة والمباينة -التي ضدها القيام والقعود- من أوصاف الأجسام، والله أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى. (الأسماء والصفات ٢/ ٣٠٨).

ونصوص أئمة أهل السنة في تنزيه الله تعالى عما يقتضي النقص عموماً وعن الجسمية ولوازمها خصوصاً، لا تحصى كثيرة.

وأما غيرها من نحو: الساق، والقدم، والساعد، والذراع، والإصبع، ونحو: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا»، ونحو: «يمشي هرولة»، ونحو: الظُّلل، والغمام، وما أشبهه فمؤوَّل.

قال رحمه الله:

٩- وَالحَقُّ كَونُهَا عَلَى الذَّاتِ تَزِيدْ
وَهِي قَدِيمَةٌ وَرُؤْيَةُ المَجِيدْ

١٠- جَائِزَةٌ عَقْلاً وَبِالنَّقْلِ تَقَعْ
لا فِي جِهَاتٍ وَشُعَاعٍ يُتَّبَعْ

أي: الحَقُّ كون هذه الصفات تزيد على ذات الله تعالى لا كما قالت المعتزلة من أنَّ صفاته عين ذاته، فهو عالم بذاته عندهم، وعندنا صفاته زائدة على ذاته، فهو عالـمٌ بعلمٍ، قادرٌ بقدرةٍ أي: عالمٌ قادرٌ بمعنىً قائمٍ به، يُسَمَّى العلم

والقدرة إلى آخره، والذي حملهم على ذلك الهروب من تعدد القدماء، الذي كفرت به النصارى، وتكثُّر وحدة القديم.

والجواب: أنَّ المستحيل تعدد الذات وتكثرها، لا الصفات، خصوصاً مع قولنا: إنَّ صفاته تعالى ليست عينه ولا غيره أي: لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر.

وقوله (**وَهِيَ**) أي: الصفات.

(**قَدِيمَةٌ**) أي: لا ابتداء لوجودها، ولم ينكر ذلك إلاَّ من جَوَّزَ قيام الحوادث بذات القديم.

وقوله (**وَرُؤْيَةُ الـمَجِيدْ**) أي: الانكشاف التام بالبصر، وهي: أمر يخلقه الله تعالى في الحي.

ولا يشترط وجود الأمور العادية التي لا تتحقق الرؤية إلا بها كالضوء والمقابلة ونحوهما من الشرائط التي اعتبرها الحكماء.

وقوله (**جَائِزَةٌ عَقْلاً**) أي: العقل إذا خُلِّيَ ونفسه لم يحكم بامتناعها بلا برهان، والأصل عدم البرهان، وهذا القدر ضروري، فمن ادعى الامتناع فعليه البيان.

والأصل في هذا الباب كما قاله في شرح المواقف: النقل، فالعمدة على قوله تعالى حكايةً عن موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾[1] إلى آخره.

ووجه الاحتجاج: أنه سأل الرؤية، إمَّا مع العلم بالامتناع أو الجهل، فإن كان مع العلم بالامتناع فالعاقل لا يطلب المحال فإنه عبثٌ، وإن كان مع الجهل فالجاهل بما لا يجوز على الله لا يكون نبيًّا كريماً.

ووجه أيضاً: بأنَّهُ عَلَّقَ الرؤية على استقرار الجبل، وهو ممكن في نفسه.

---

(١) سورة الأعراف آية (١٤٣).

وكون جهل موسى بالرؤية لا يضر مع علمه بالوحدانية.

فيه: أنه يلزم من أنْ يكون آحاد المعتزلة ومَنْ معه طَرَفٌ من علم الكلام أعلم من النَّبي المصطفى المختار للتكليم بما يمتنع على الله تعالى، ولا يخفى ما فيه من الجهل الشنيع[1].

وقوله (وَبِالنَّقْلِ تَقَعْ) أي: وجوباً للمؤمنين؛ لحديث البخاري وغيره[2].

---

(١) انظر: (التأويلات للماتريدي ٢/ ٢٨١-٢٨٢، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف ص٥١-٥٢) وغيرهما.

(٢) عن جرير بن عبدالله ﵁ قال: «كنا مع رسول الله ﷺ فنظر إلى القمر ليلة البدر وقال: إنكم سترون ربكم عِياناً كما ترون هذا القمر، لا تُضاهون في رؤيته» متفق عليه. وفي الصحيحين عن أبي هريرة وجرير ﵄ أنه ﷺ قال: هل تضاهون في رؤية القمر ليلة البدر، ليس بينكم وبينه سحاب؟ كذلك ترون ربكم» والتشبيه للرؤية لا للمرأى، ووجه الشبه: عدم الشك والخفاء. ولم يختلف العلماء من الصحابة ﵃ في وقوع رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وكذلك من بعدهم من أهل العلم.

وقوله (لا فِي جِهَاتٍ) أي: من الجهات الست، (وَ) لا (شُعَاع) يتصل بالمرئي من الرائي[1].

---

(١) قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله المتوفى سنة (١٥٠هـ) في الفقه الأكبر: «والله تعالى يُرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية، ولا كمية، ولا يكون بينه و بين خلقه مسافة». قال القاري: أي لا في غاية من القرب ولا في نهاية من البعد، ولا يوصف بالاتصال، ولا ينعت بالانفصال، ولا بالحلول والاتحاد كما تقوله الوجودية المائلون إلى الإلحاد، فذات رؤيته ثابت بالكتاب والسنة إلا أنها متشابهة من حيث الجهة والكمية والكيفية، فنثبت ما أثبته النقل، وننفي عنه ما نزهه العقل، كما أشار إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أي: لا تحيط به الأبصار في مقام الإبصار، فإن الإدراك أخص من الرؤية، والتشابه فيما يرجع إلى الوصف الذي يمنعه العقل لا يقدح في العلم بالأصل المطابق للنقل. وقال أبو حنيفة أيضاً في [الوصية]: «ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حقّ». (اهـ). والمعنى: أنه يحصل النظر بأن ينكشف انكشافاً تاماً بالبصر منزَّهاً عن المقابلة والجهة والهيئة، ولا يلزم من الرؤية الإدراك والإحاطة، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢] فلم ينف موسى الرؤية وإنما نفى الإدراك. فالرب تعالى يُرى ولا يدرك، كما يُعلم فلا يحاط به علماً. وقد أخطأ شارح (عقيدة =

وقوله (يُتَّبَع) بالبناء للمجهول أي: تتبعه الحدقة؛ بأن تكون مقابلةً لجهته أي: ولا يشترط مقابلةٌ، ولا ضَوْءٌ، ولا ثبوتُ مسافةٍ. وقياس الغائب على الشاهد المحتاج عادةً إلى ذلك فاسدٌ.

= الطحاوي) في هذه المسألة حيث قال: فهل تعقل رؤية بلا مقابلة، وفيه دليل على علوه على خلقه. انتهى وكأنه قائل بالجهة العلوية لربه، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه سبحانه لا يرى في جهة وقوله عليه الصلاة والسلام: «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» تشبيه للرؤية بالرؤية في الجملة، لا تشبيه المرئي بالمرئي من جميع الوجوه. (شرح الفقه الأكبر للقاري ١٧٦-١٧٧).
وفيه رد على المعتزلة النافين للرؤية في الآخرة بدعوى أنها لا تتحقق إلا إذا كان المرئي في جهة مخصوصة، ووجود مسافة بين الرائي والمرئي والمقابلة واتصال الهواء... الخ.
ولا خلاف بين أهل السنة وغيرهم من المعتزلة، على أن الله تعالى يرانا، ولا خلاف أيضاً أن الله منزه عن الجهات، فيلزم المعتزلة بعد الإقرار بالمقدمتين المذكورتين بأن الله يرانا بلا اشتراط الجهة؛ لأنه منزه عن الحلول بالجهات، فكما جاز أن يرانا الله تعالى بلا اشتراط الجهة، فكذلك نراه سبحانه بلا اشتراط جهة، وإذا انتفى شرط من شروطهم انتفت سائر الشروط التي وضعوها. انظر: (متشابه القرآن لعبدالجبار الهمذاني ١/ ٢٩٧، وتبصرة الأدلة للنسفي ١/ ٥٧٤، وأصول الدين للبزدوي ص٩٢، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني ص٩٤).

قال الآمدي[1]: أجمع الأئمة من أصحابنا على أنَّ رؤيته تعالى في الدنيا والآخرة جائزةٌ عقلاً، واختلفوا في جوازها سمعاً في الدنيا، فأثبته بعضهم ونفاه آخرون.

وهل يجوز أن يُرى في المنام؟ فقيل: لا. وقيل: نعم، والحق: أنه لا مانع من هذه الرؤية، وإن لم تكن رؤيةً حقيقيةً[2].

---

(١) انظر: (غاية المرام في علم الكلام ص ١٥٩).

(٢) في جواز رؤية الله في المنام خلاف مشهور مبني على أن الرؤية المنامية لا تكون بالحاسة البصرية، وإنما هي تمثلات خيالية، وتصورات مثالية، والله يتنزه عن ذلك: وجوزها آخرون؛ لكن بلا كيفية وجهة ومقابلة وخيال ومثال، متمسكين بالمحكي عن السلف كما روي عن أبي يزيد قال: رأيت ربي في المنام فقلت: كيف الطريق إليك؟ فقال: اترك نفسك وتعال. وقيل رأى الإمام أحمد بن حنبل ربه في المنام فقال: يا أحمد: كل الناس يطلبون مني إلا أبا يزيد فإنه يطلبني، ولعل سببه أنه قيل لأبي يزيد ماذا تريد؟ فقال: أريد أن لا أريد. (شرح الفقه الأكبر ص١٧٧-١٧٨). وقال علاء الدين المعروف بابن العطار في (الاعتقاد الخالص ص١٣٥) ورؤية الباري في الدنيا في المنام جائزة للأنبياء وغيرهم، وهي صحيحة، نقل اتفاق العلماء عليه القاضي عياض قال: ولو رآه الإنسان على صفة لا تليق بجلاله من صفات الأجسام؛ لأن ذلك المرئي غير =

ولا خلاف بيننا أنه تعالى يرى ذاته، والمعتزلة حكموا بامتناع رؤيته عقلاً، واختلفوا في رؤيته لذاته. انتهى.



= ذات الله تعالى؛ إذ لا يجوز عليه سبحانه التجسيم ولا اختلاف الأحوال، بخلاف رؤية النبي ﷺ، وقال ابن الباقلاني: (رؤية الله في المنام خواطر في القلب، وهي دلالات على أمور مما كان أو يكون كسائر المرئيات). والله أعلم.

ورؤية النبي ﷺ ربه جل جلاله في اليقظة بعيني رأسه اختلف السلف فيها فذهب جماعة من الفقهاء والمتكلمين إلى منعها، وهو قول عائشة، والمشهور عن ابن مسعود وأبي هريرة قالوا: إنما رأى جبريل وعن ابن عباس: رأى ربه بعينيه، وهو محكي عن جماعة من الصحابة والتابعين.

١١- وَكُلُّ فِعْلِ الخَلْقِ مِنْهُ وَلَنَا
كَسْبٌ يُجَازِينَا عَلَيْهِ رَبُّنَا

المعنى: كل أفعال العباد خيراً كانت أو شرًّا مخلوقة لله تعالى، لا كما زعمت المعتزلة أنَّ العبد خالقٌ لأفعاله.

احتج أهل السنة بوجوه، منها:

أَنَّهُ لَو كَانَ خالقاً لأفعاله؛ لكان عالماً بتفاصيلها ضرورة أن إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك، وهو غير عالم بتفاصيلها، لا على وجه الذهول عن العلم؛ بل لعدمه، حتى أَنَّهُ لَو سُئِلَ لَمْ يَعْلَم، فلا يكون خالقاً لها.

ومنها: النصوص نحو: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1]، أي: وعملكم.

---

(١) سورة الصافات آية (٩٦).

وقوله: (وَلَنا كَسْبٌ) أي: لنا معشر العباد كسب.

والمراد بكسب العبد كما في شرح المواقف: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له[1]، فالله تعالى خالق غير مكتسب، والعبد مكتسب غير خالق.

---

(١) يعني: أن القدرة التي يستعملها الإنسان للقيام بعمل ما، هي مخلوقة لله تعالى في اللحظة التي يقوم فيها بهذا الفعل، وهي لا تصلح إلا لهذا العمل بالذات، ولا تصلح للقيام بغيره أو بضده، وهذا هو الكسب عند الأشعري، وهو اقتران قدرة العبد بفعل الله تعالى.

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي: إن هذه القدرة صالحة لأي فعل، وأن الإنسان قادر على توجيهها الوجهة التي يريد، وهي مخلوقة لله تعالى؛ لأن الإنسان وما يصدر عنه مخلوق لله؛ فالكسب عنده بمعنى الخلق؛ ولكن ليس خلقاً من العدم؛ بل من مادة سابقة.

فائدة: قال الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي: الكسب صفة تحصل بقدرة العبد الحاصلة بقدرة، فإن الصلاة والقتل مثلاً كلاهما حركة، ويمتازان بكون أحديهما طاعة والأخرى معصية، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فأصل الحركة بقدرة الله تعالى، وخصوصية الوصف بقدرة العبد، وهي المسماة بالكسب. كما في "شرح الجوهرة" للقاني.

وإنما أثبتنا هذا الكسب ليكون مناطاً للتكليف فلهذا قال: (يجَازِينَا عَليهِ ربُّنَا).

وبثبوت الكسب، ثبتت الاستطاعة للعبد في الأفعال الاختيارية عند أهل السنة، وهي مقارنة للفعل عندهم.

والجمهور من أهل السنة على أنها شرط لأداء الفعل لا علة له.

قال سعد الدين: وبالجملةِ هي: صفة يخلقها الله تعالى في العبد عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات[1]، فإنْ قَصَدَ فعل الخير، خلق الله تعالى قدرة فعل الخير، وإن قصد فعل الشر، خلق الله تعالى قدرة فعل الشر.

---

(١) شرح العقائد (ص٩٠) والمراد بالآلات هي: الأعضاء التي يكون بها الفعل، كاليد التي يكون بها اللطم، والفأس التي تكون بها النجارة، والإبرة التي تكون بها الخياطة، والقلم الذي يكون به الكتابة وما أشبه ذلك. =

فكان هو المُضيِّعُ لقدرة فعل الخير فيستحق الذم والعقاب. انتهى[1].

۞۞۞

قال رحمه الله:

١٢- بِأَجَلٍ مَاتَ قَتِيلٌ قُتِلا
والرِّزْقُ مَا حُرِّمَ أَوْ مَا حُلِّلا

= والأسباب هي: البواعث أو المحفزات التي يكون بها الفعل، فصحتها شرط لإيقاع الفعل بخلق الله له القدرة عند الفعل، كذا أجرى سبحانه العادة ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(١) النبراس شرح العقائد النسفية (ص١٨٣) للعلامة محمد عبدالعزيز الفرهاري. وانظر: (شرح الفقه الأكبر للإمام ملا علي قاري ص١٢٤).

أي: المقتول ميت بأجله، لا أجل له سوى ذلك عند أهل السنة، والقتل فعل القاتل قائم به، والموت قائم بالميت يخلقه الله تعالى فيه عقيب فعل القاتل.

وقالت المعتزلة: المقتول قُطِعَ عَلَيهِ أَجَلُهُ[1]، ولولا القتل لعاش إلى أجله.

---

(١) يعني: أن القاتل قطع على المقتول أجله؛ لأن القتل عند المعتزلة فعل القاتل، واستدلوا على ذلك بالأحاديث الواردة في أن بعض الطاعات تزيد في العمر، وبأنه: لو كان ميتاً بأجله لما استحق القاتل ذمًّا، ولا عقاباً، ولا دية، ولا قصاصاً، إذ ليس موت المقتول بخلقه ولا بكسبه.

والجواب عن الأول: أن تلك الأحاديث آحاد، فلا تعارض القطعي، أو أن المراد بالزيادة والنقصان بحسب الخير والبركة، أو بالنسبة إلى ما في اللوح المحفوظ مطلق، وهو في علم الله مقيد، ثم يؤول إلى موجب العلم وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد: ٣٩] ولا يتوهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] أنه قُدِّر أجلان؛ لأن الأجل الحقيقي واحد مآلاً.

وعن الثاني: أن وجوب العقاب والضمان على القتل لأجل ارتكابه المنهيَّ عنه، وكسبه الفعل الذي يخلق الله عقيبه الموت بطريق جري العادة، فإن القتل فعل =

دليلنا: أن الله قد حكم وأخبر بآجال العباد على ما علِمَ من غير تردد، فقال تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ

= القاتل كسباً وإن لم يكن له خلقاً، والموت قائم بالميت، ومخلوق لله تعالى لا صنع فيه للعبد تخليقاً ولا اكتساباً.

فالمقتول ميت بأجله، وقد علم الله تعالى وقدَّر وقضى أن يموت هذا بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بالهدم، وهذا بالهرم، وهذا بالغرق، وهذا بالحرق، وهذا بالقبض، وهذا بالإسهال، وهذا بالسم، وهذا بالغم، والله سبحانه خلق الموت والحياة وخلق أسبابهما.

تنبيه: اعلم أن الروح محدثة مخلوقة وهذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام أن العالم مُحدث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون حتى نبغت نابغة ممن قصر فهمه في الكتاب والسنة فزعم أنها قديمة، واحتج بأنها روح الله من أمر الله، وأمر الله غير مخلوق، ذلك بأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وبقوله: ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ﴾ [الحجر: ٢٩] كما أضاف إليه علمه وسمعه وبصره ويده. وتوقف آخرون. واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الاجماع على ذلك محمد بن نصر المروزي، وابن قتيبة وغيرهما رحمهم الله. (شرح الفقه الأكبر للإمام ملا علي قاري ص٣٥٨-٣٦١).

سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[1]. وعِلْمُ الله لا يتغير، وإخباره لا يختلف.

- **تنبيه:**

علم مِمَّا ذكر أنَّ آثار أفعال العباد الموجبة بخلق الله تعالى وإيجاده، لا بإيجاد العباد، ولا متولدة من أفعالهم.

وقالت المعتزلة: إن كان الفعل صادراً بلا توسط فعل آخر، فالعبد فاعله بطريق التوليد كحركة اليد الموجبة لحركة المفتاح الموجبة لفتح الضبة. وكالموت عقب القتل. وهذه المسألة هي مسألة التوليد المشهورة بيننا وبين المعتزلة[2].

---

(١) سورة الأعراف آية (٣٤).

(٢) مسألة التوليد عند المعتزلة: أن يوجب فعل لفاعله فعلاً آخر نحو حركة اليد والمفتاح، واحتجوا بورود الأمر والنهي، والمدح والذم، ونسبة الفعل إلى العباد دون الله. وهو باطل، بدليل اختلاف القائلين به، وعدم اتفاقهم على قول واحد بشأنه، كما في المغني للقاضي عبدالجبار (٩/ ١١) وما بعدها، وهو باطل أيضاً لأن من الأفعال المتولدة الموت، وهو من خلق الله تعالى، وعليه تقاس كل الأفعال المتولدة، والقول بأن الفاعل يستحق على الفعل المتولد المدح أو الذم،=

وقوله (**والرِّزْقُ مَا حُرِّمَ أَوْ مَا حُلِّلا**) أي: أن الرزق اسم لما يسوقه الله تعالى للحيوان مما ينتفع به سواء كان حراماً أو حلالاً[1].

وقالت المعتزلة: الحرام ليس برزق.

ومدرك الاختلاف: أن اسم الرزق عندنا يطلق على ما يسوقه الله تعالى للحي، وهم فسروه تارة: بما هو ملك للحي خاصة، وهو يؤدي إلى أنَّ ما تأكله الدواب ليس برزق. وتارة: بما لا يمنع الحي من الانتفاع به، ولا يكون إلا حلالاً.

= لأنه كالمباشر إذا فعله وهو عالم بحاله، أو متمكن من العلم، لأنه يمكنه التحرز منه، بأن لا يفعل سببه: قول صحيح. انظر: (الشامل ص٥٠٢ - ٥٠٧).

(١) راجع في تعريف «الرزق» عند أهل السنة. (شرح المقاصد ٤/٣١٨، وحاشية ملا أحمد الجندي ص١٥٨، ونهاية الإقدام ص٤١٥، والمواقف ٣/ ١٣٧ - ١٣٨).

ويلزم عليه وعلى الأول أيضاً: الخُلْفُ في وعد الله عز وجل بأن كل دابة رزقها عليه، قال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾[1] وكم من إنسان في جميع عمره لا يأكل إلا الحرام، فعلى مذهبهم لم يرزق الله هذا شيئا في جميع عمره، وهو فاسد.

فإن قلت: مبنى الخلاف أنَّ الإضافة إلى الله معتبرة[2] في معنى الرزق، وأنَّه الرَّزَّاق وحده، وما كان مسنداً إلى الله لا يستحق فاعله الذم والعقاب، ولا يكون قبيحاً، وأكل الحرام يستحق فاعله ذلك، مع أنه قبيح.

فالجواب: إنَّه إنما استحق الذم والعقاب لسوء مباشرة أسبابه باختياره.

---

(١) سورة هود آية (٦).

(٢) أي: عند أهل السنة والمعتزلة. انظر: (شرح الأصول الخمسة ص٧٨٦ – ٧٨٧، والمغني ١١/ ٤١-٤٣، ٥٣-٥٥).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ :

١٣- يُضِلُّ مَنْ يَشَا وَيَهْدِي مَا وَجَبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَعَذَابَ القَبْرِ هَبْ

اعلم أنَّ الهداية عندنا هي: الدلالة على وجه يوصل إلى المطلوب، سواء حصل ذلك أم لا.

وعند المعتزلة: الدلالة الموصلة إلى المطلوب.

قال ابن أبي شريف[1]: ذلك أن المعتزلة لما كان من أصولهم الفاسدة أنه تعالى لو خلق فيهم الهدى والضلال، لَمَا صح منه المدح والثواب والذم والعقاب، وحملوا الهداية على الدلالة على طريق الحق بالبيان، ونصب الأدلة، ولما كان هذا لا يتأتى تعليقه بالمشيئة كما في الآية؛ لأن البيان عام للجميع،

---

(١) هو كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي الشافعي، ولد سنة (٨٢٢هـ) وتوفي سنة (٩٠٥هـ)، له مؤلفات كثيرة منها في علم العقائد: الفرائد في حل شرح العقائد للنسفي، المسامرة في شرح المسايرة، وله حاشية على شرح بدء الأمالي للقاري وغيرها.

قَيَّدُوا الدلالة بكونها موصلة إلى المطلوب، وزعموا أن ذلك معناها لغة.

وفي عرف الشرع عند متأخري أصحابنا أن معناها لغة هو ما سبق[1].

وأمَّا حقيقتها الشرعية المرادة في غالب استعمالات الشرع: فهي ما فسرها به المشايخ القدماء، من خلق الاهتداء.

ولا تخالف بين كلامي المتقدمين والمتأخرين، لاتفاق الفريقين في تفسير المعنى الشرعي، وزاد المتأخرون التعرض للمعنى اللغوي، ولم يتعرض له المشايخ. انتهى.

ولو كان الهُدى بيان طريق الصواب لما صَحَّ النفي عن النبي ﷺ في قوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾[2] لأنَّه بين الهدى لمن أحب وأبغض، وكذا الإضلال لو كان هو تسمية

---

(١) وهو قوله: الدلالة على وجه يوصل إلى المطلوب سواء حصل ذلك أم لا.

(٢) سورة القصص آية (٥٦).

العبد ضالاً لما تقيدنا لمشيئة الله؛ لأن المعلق بمشيئة الله والمنوط بها، هو إيجاد الضلال، ولا بمشيئة العبد أيضاً؛ لأن الهداية تضاف إلى النبي ﷺ وإلى القرآن بطريق التسبب[1].

والإضلال يضاف إلى الله تعالى من حيث خلق الضلال في العبد عند اختياره ذلك، ويضاف إلى الشيطان بطريق التسبب والدعوة أيضاً[2].

وقوله (**مَا وَجَبْ عَلَيْهِ شَيءٌ**) اعلم أنَّ مذهب أهل السنة، أنَّه: لا يجب على الله تعالى شيءٌ، لا رعاية الأصلح للعباد، ولا إثابة المطيع، ولا معاقبة العصاة[3].

---

(١) أي كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩].

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ ﴾ [النساء: ١١٩]، ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

(٣) ذهب أهل السنة كما ذكره الشيخ إلى أن الأصلح للعبد ليس بواجب على الله تعالى، وذهب جمهور المعتزلة على أنه واجب، وذهب بعضهم إلى وجوب =

لكن خص المؤمنَ بلطف لو فعله مع جميع الكفار لآمنوا، وذلك فضل منه وكرم، إذ في القول بوجوب الأصلح على الله تعالى إبطال مِنَّتِهِ على عباده في الهداية لهم؛ لأن من أدى حقاً واجباً عليه لا مِنَّةَ لَهُ على المؤدَّى إليه، ولأن فيه قولاً بتناهي مقدور الله تعالى حيث أعطاه ما هو الأصلح له، إذ لو بقي في مقدوره شيء هو الأصلح للعبد ولم يعطه لكان جوراً منه.

ويلزم من ذلك أن لا يكون امتنان الله على النبي محمد ﷺ فوق امتنانه على أبي جهل اللعين، وأن لا يكون لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الضر والبسط في الخصب والرخاء معنى، وأن لا يخلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا.

= رعاية المصلحة لا وجوب الأصلح، وكلا القولين متقاربان لا تفاوت بينهما من حيث إضافة الوجوب إلى الله تعالى. ورُدَّ بما ذكره الشارح رحمه الله وغيره. واعلم أنه قد اشتهر عن المعتزلة أنهم يوجبون أموراً خمسة: اللطف، والثواب على الطاعة، والعقاب على المعصية، ورعاية الأصلح للعباد، والعوض عن الآلام. (المسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف ص١٤٣).

ومفاسد هذا الأصل[1] كأكثر أصولهم[2] أظهر من أن تخفى.

وكون ترك الأصلح بُخلاً وسَفهاً.

جوابه: إنّ مَنْع ما يكون هو حق للمانع محض عدل وحكمة.

وقوله (وَعَذَابَ القَبْرِ هَبْ) متعلق بقوله:

١٤- لِلْعَـــاصِ وَاثْبِــتْ مُنْكَـــراً نَكِـــيرا
والبَعْــــثَ والـــــوَزْنَ وَأَنْ تَطِــــيرا

١٥- كُتْـــبٌ وَمَـــنْ آمَـــنَ بِـــاليَمِينِ
يَأْخُـــذُ وَالحَـــوضُ صِـــرَاطُ الـــدِّيْنِ

(١) وهو وجوب الأصلح على الله.

(٢) أي: المعتزلة.

المعنى: أن عذاب القبر حق ثابت لمن أراد الله تعالى تعذيبه من العصاة، وكذلك نعيم القبر للمطيع[1].

---

(١) لما ورد في الحديث «إن القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران» رواه الترمذي، قيامة (٣٦) وغيره وروى الترمذي أيضاً وصححه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه وأحمد (١/ ٦٣) «إن القبر أول منازل الآخرة، فإن نجا منه فما بعده أيسر منه، وإن لم ينج منه فما بعده أشد منه». واعلم: أن أهل الحق اتفقوا على أن الله تعالى يخلق في الميت نوع حياة في القبر قدر ما يتألم أو يتلذذ؛ ولكن اختلفوا في أنه هل يعاد الروح إليه؟ والمنقول عن أبي حنيفة رحمه الله التوقف إلا أن كلامه في الفقه الأكبر يدل على إعادة الروح، والأدلة على إنعام أهل الطاعة وإيلام أهل المعصية قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٦٩ - ١٧٠] وقوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا ﴾ [نوح: ٢٥] فإن الأصل في وضع الفاء التعقيب، واختلف في أنه بالروح أو بالبدن أو بهما وهو الأصح منهما، إلا أنا نؤمن بصحته ولا نشتغل بكيفيته.

واختلف في حقيقة الروح؛ فقيل: إنه جسم لطيف يشابك الجسد مشابكة الماء بالعود الأخضر، أجرى الله تعالى العادة بأن يخلق الحياة ما استمرت هي في الجسد، فإذا فارقته توفت الموت الحياة، وقالوا: الحياة للروح بمنزلة الشعاع للشمس، فإن الله تعالى أجرى العادة بأن يخلق النور والضياء في العالم ما دامت الشمس طالعة، كذلك يخلق الحياة للبدن ما دامت الروح فيه ثابتة، وإلى هذا القول مال المشايخ الصوفية، وقال جماعة من أهل السنة والجماعة: الروح =

وقوله (وَابْعَثْ مُنْكَراً نَكِيراً) أي: سؤالهما وتسميتهما بذلك[1].

والأصح أن الصبيان لا يسألون، وكذلك الأنبياء.

والأكثرون كما قال النووي في شرح مسلم، وسعد الدين في المقاصد: أنَّ أطفال المشركين في النار، وصحح

= جوهر سارية في البدن كسريان ماء الورد في الورد. اهـ. وهو يختلف عن القول الأول إلا في اختلافهم أنه جوهر أو جسم لطيف، والأخير هو الصحيح بدليل ما ورد من أن الروح إذا خرجت من الجسد وإذا دخلت وأمثال ذلك من العروج إلى عليين ومن النزول إلى سجين. وأولى الأقاويل وأقواها أن يفوَّض علمه إلى الله تعالى، وهو قول جمهور أهل السنة والجماعة. (شرح الفقه الأكبر للإمام ملا على قاري).

(١) منكر ونكير هما الملكان اللذان يسألان العبد في قبره عن ربه وعن دينه وعن نبيه، رواه الترمذي في الجنائز (١٠٧٢) عن أبي هريرة. قال الكستلي: سميا بذلك لكونهما على هيئة منكرة لم يعرف مثلها، والنكير بمعنى المنكور، يقال: نكرت الشيء بالكسر وأنكرته.

وقد أنكر البلخي والجبائيان تسمية الملكين بالمنكر والنكير وقالوا: المنكر: ما يصدر من الكافر عند تلجلجه إذا سئل، والنكير: تفزيع الملكين له فيكون له بمعنى الإنكار (ص١٣٣).

النووي أنهم في الجنة مع النقل المذكور، وتردد فيهم أبو حنيفة وغيره؛ لتعارض الأخبار. قال ابن الهمام: والسبيل تفويض أمرهم إلى الله تعالى[1].

---

(١) قال في الدر المختار (١/ ٥٧٢) وتوقف الإمام في أطفال المشركين.
وقال ابن الهمام في المسايرة (ص٢٤٥): وقد اختلف في سؤال أطفال المشركين ودخولهم الجنة أو النار، فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره، وقد وردت فيهم أخبار متعارضة، فالسبيل تفويض أمرهم إلى الله تعالى. وقال محمد بن الحسن: أعلم أن الله لا يعذب أحداً بلا ذنب.
قال ابن أبي شريف في المسامرة شرح المسايرة (ص٢٤٦): وقد ضعف أبو البركات النسفي في الكافي رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه أن أطفال المشركين في المشيئة لظاهر الحديث الصحيح «الله أعلم بما كانوا عاملين». ونقل أبو البقاء في الكليات (ص٣٠٤) أن أبا حنيفة توقف في جملة مسائل، منها: محل أطفال المشركين ومصيرهم، وساق لذلك منظومة لأحد الأدباء فقال:

ثمان توقف فيها الإمام ... وقد عدّ ذلك ديناً مبيناً
أوان الختان وسؤر الحمار ... وفضل الملائك والمرسلين
ودهر وخنثى وجلالة ... وكلب وطفل من المشركين

وذكر الحافظ السيوطي في شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (ص٢٠٤-٢١١): «أن من لا يسأل في القبر ثمانية: الشهيد، والمرابط، والمطعون، والميت زمن الطاعون بغيره إذا كان صابراً محتسباً، والصِّدِّيق، والأطفال، والميت يوم =

وهذان الملكان إنما سميا في الحديث فتانا القبر[1]؛ لأنَّ في سؤالهما انتهاراً وفي خلقهما صعوبة، ألا ترى أنَّهما سُمِّيَا مُنكراً ونكيراً، وذلك لأن خلقهما لا يشبه خلق الآدميين ولا خلق الملائكة ولا خلق البهائم ولا خلق الهوام؛ بل هما على خلق بديع، وليس في خلقهما أنس للناظرين، جعله الله تكرمة للمؤمن لتثبيته وتبصيره، وهتكاً لستر المنافق في البرزخ من قبل أن يُبْعَثْ، حتى يحل عليه العذاب. نقله القرطبي في التذكرة عن أبي عبدالله الترمذي.

= الجمعة أو ليلتها، والقارئ كل ليلة تبارك الملك. وبعضهم ضم إليها السجدة، والقارئ في مرض موته ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾».

(١) رواه أحمد (٢/ ١٧٢، ٣/ ٣٤٦).

وقوله (والبَعثَ) أي: وأثبت البعث، أي: جَمْعَ أجزاء الموتى الأصلية[1]، وإعادة الأرواح إليها؛ للآيات والأحاديث الصحيحة.

---

(١) أي الموجودة عند الولادة، ولا تزول بمرض ولا هزال ولا عبرة بالسمن ونحوه، فإنه في معرض الزوال. ومن الأدلة المصرحة بإعادة جميع الأجزاء الأصلية حديث ابن عباس في البخاري (٤٧٤، ٣٣٤٩، ٤٦٢٥، ٦٥٢٦) ومسلم (٢٨٦٠) قام فينا رسول الله ﷺ، فقال: «إنكم تحشرون حفاة عراة غرلا» ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] ففيه أنه تعالى يعيد القُلفة التي قطعت منه؛ لأنها من أجزائه الأصلية. (حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح العقائد ص٤٦٣، وحاشية السباعي على شرح الخريدة ص٣٢٨، وانظر المواقف ص١٨٣-١٩٩).

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ۝١٦ ﴾ [المؤمنون: ١٦] وقوله سبحانه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩] ثم اعلم: أنه سبحانه وتعالى كما يحيي العقلاء يحيي المجانين والصبيان والجن والشياطين والبهائم والطيور للأخبار الواردة في ذلك.

وأما السِّقط الذي لم تتم أعضاؤه هل يحشر؟ روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا نفخ فيه الروح يحشر وإلا فلا، وهو الظاهر؛ لأن المذهب المختار هو الحشر المركب من الروح والجسد. (شرح القاري على الفقه الأكبر).

وقوله ﴿وَالوَزْنَ﴾ أي: الميزان، وهو عبارة عما يُعرف به مقادير الأعمال، والعقل قاصر عن إدراك كيفيته[1].

وقوله ﴿وَأنْ نُطِيرا كتبٌ﴾ أي: وأثبت تطاير الكتب المثبتة فيها الأعمال.

﴿وَمَنْ آمَنَ يَأْخُذُ﴾ تلك الكتب ﴿باليَمين﴾ سواء العصاة والمطيعون، كما يأخذها الكفار بشمائلهم ووراء ظهورهم، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا

---

(١) دل على ثبوت الميزان الكتاب في آيات متعددة، والسنة حتى بلغت جملة أحاديثه مبلغ التواتر وإن كانت تفاصيلها آحاداً، والحمل على الحقيقة ممكن، فيجب الإيمان به، وإن كنا لا نعرف حقيقة جوهره، والتأويل بتمام العدل كما ذهب إليه بعض المعتزلة عناداً ومكابرة. (شرح الخريدة مع حاشية أبي السعود ٢٣٦) ونسب القاضي عبدالجبار إنكار وزن الأعمال لبعض المعتزلة ونسب إلى أكثر المعتزلة إثبات الموازين، وذلك في كتابه (فضل الاعتزال ص٢٠٤)؛ لكنه لم يرتض ذلك كما في (شرح الأصول الخمسة ص٧٣٥) وحمل الميزان على حقيقته، فقال: «ولم يرد الله -تعالى- بالميزان إلا المعقول منه، المتعارف فيما بيننا، دون العدل وغيره على ما يقوله بعض الناس».

يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾[1] الخ.

وقوله: (وَالحَوضُ) أي: وأثبت الحوض المسمّى بالكوثر كما دلت عليه سورة ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[2].

والأحاديث فيه كثيرة، وفيها: «أن مسيرته شهر، وزواياه سواء[3]، وماؤه أبيض من الثلج، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه عدد نجوم السماء، من يشرب منه فلا يظمأ أبداً»[4].

وقوله (صِرَاطُ الدِّيْنِ) معطوف بحذف الحرف. أي: أثبت صراط الدين.

---

(١) سورة الانشقاق الآيات (٧-١٢).

(٢) سورة الكوثر آية (١). وهذا بناء على أن الكوثر هو الحوض.

(٣) قوله (سواء) كناية عن أن طوله كعرضه.

(٤) رواه البخاري في الرقاق باب في الحوض (٢٢١٩، ٦٢٠٨) ورقم (٦٥٧٩) ومسلم في الفضائل (٢٢٩٢، ٢٢٩٨) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص.

وهو جسر ممدود على متن جهنم، أدق من الشعر وأحد من السيف[1].

١٦- كَــذَا المَعَــادُ وَالــذِي فِيــهِ وَرَدْ
وَمَــا عَــدَا الشِّــرْكَ بِــغُفْرَانٍ يُهَــد

أي: وأثبت المعاد للأجساد والأرواح بالأجزاء الأصلية بعد فنائها، وصيرورتها عدماً محضاً.

---

(١) الأحاديث في وصف الصراط كثيرة منها: ما رواه البخاري (٧٧٣، ٦٢٠٤) ومسلم (١٨٢) والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٨٦) وغيرهم. وأنكر الصراط أكثر المعتزلة؛ لأنه لا يمكن العبور عليه، وإن أمكن فهو تعذيب للمؤمنين. والجواب: أن الله تعالى قادر على أن يمكّن من العبور عليه، ويسهله على المؤمنين، حتى إن منهم من يجوزه كالبرق الخاطف، ومنهم كالريح الهابة، ومنهم كالجواد، إلى غير ذلك مما ورد في الحديث. (شرح العقائد النسفية وانظر حاشية الفناري والسيالكوتي على شرح المواقف ٣/ ٢٤٤-٢٤٥).
وحكى القاضي عبد الجبار من المعتزلة عن كثير من شيوخهم أنهم يؤولونه بالأدلة؛ لكنه لم يرتض هذا التأويل، وأوجب حمله على ظاهره، وأنه طريق لأهل الجنة والنار بعد المحاسبة ... الخ. انظر: (فضل الاعتزال ص٢٠٥، شرح الأصول الخمسة ص٧٣٧، ٧٣٨).

والدليل على ذلك: أن الشيء إذا صار معدوماً؛ فإنه بعد العدم بقي جائز الوجود، والله تعالى قادر على جميع الجائزات، ولاشك أن إعادة الشيء بعد عدمه، أهون من اختراعه من العدم.

وقوله: (**وَالذِي فِيهِ وَرَدْ**) أي: وأثبت الذي فيه ورد من الأحاديث بما فيها كالصُّور والصعق، وإنبات بني آدم كالنبات، وعظم أجسادهم، وتبدل الأرض، وطي السماء، ونحو ذلك.

وقوله: (**وَمَا عَدَا الشِّرْكَ**) أي: الإشراك بالله تعالى، ودعوى أن له شريكاً في ملكه.

(بِغُفْرَانٍ يُهَد) أي: يُزَال، فلا يعاقب عليه إذا شاء الله ذلك. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1].

١٧- وَبارْتِكَابِ نَحْوِ قَتْلٍ مَا كَفَرْ
لا بِاعْتِقَادِ حِلٍّ مِثْلِهِ بَشَرْ

معناه: أن من ارتكب الكبائر غير الشرك لا يَكْفُرُ، وإنْ مات على غير توبة، كما هو مذهب أهل السنة.

وقالت الخوارج: يصير بارتكاب الكبيرة كافراً.

وقالت المعتزلة: يخرج المرتكب للكبيرة من الإيمان، ولا يدخل في الكفر، وإن مات من غير توبة يخلد في النار.

---

(١) سورة النساء آية (٤٨).

وهذا باطل. والآيات الدالة على الخلود مثل: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾[1] ليس المراد بالخلود فيها الدوام؛ بل المكث الطويل؛ لأن لفظ الخلود لا يدل على الدوام، قطعاً بل ظناً؛ لأنه لو دل عليه قطعاً لامتنع افتقاره إلى التأكيد بلفظ التأبيد مثل ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾[2].

وقوله: (**لا باعْتِقَادِ حِلٍّ مثْلِهِ بَشَرْ**) نفي لعدم الكفر بالارتكاب لمثل القتل أو الاستخفاف بارتكابه، وإنما لم نكفره بمخالفة الأمر وارتكاب النهي وكفرناه بالاستحلال ونحوه؛ لكون الاستحلال والاستخفاف علامة للتكذيب.

---

(١) سورة النساء آية (٩٣).

(٢) سورة النساء آية (١٦٩).

١٨- واثبتْ شفاعَةً وَقُلْ إنْ شاءَ
اللهُ مُؤمِنٌ أنا إنْ شَاءَ

١٩- وَلا تَقُلْ ذلِكَ عِنْدَ النُّعْمَانِ
لأنَّه يُوهِمُ شَكٌّ الإنْسَانِ

أي: أثبت الشفاعة الصَّادرة من الرسل والأخيار لأهل الكبائر، خلافاً للمعتزلة.

والدليل على ثبوتها: آيات وأخبار، فمِنَ الآيات: قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾[1]، وقوله تعالى في حق الكفار: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾[2]؛ لأنه لولا ثبوتها في الجملة، لما كان لنفي نفعها عن الكافرين عند القصد إلى تقبيح مآلهم وتحقيق يأسهم معنى.

---

(١) سورة محمد آية (١٩).

(٢) سورة المدثر آية (٤٨).

وقوله: (**إِنْ شَاءَ اللهُ مُؤْمِنٌ أَنا إِنْ شَاءَ**) أيْ: قل أَنا مؤمن إن شاء الله؛ بقصد إن شاء معنى يتعلق بالإيمان كالتبرك، أو التأدب، أو إحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى، أو الشك في العاقبة والمآل، لا للشك في الحال فإنه كفر، وهذا رأي جمهور السلف وكثير من الأشاعرة.

وقوله: (**وَلا تَقُلْ ذلِكَ عِنْدَ النُّعْمَانِ**).

هو اسم الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى أي: لا يقال ذلك عنده؛ لأنه وإن لم يقصد به الشك في الحال؛ لكنَّه يوهم الشك فيه؛ لأنَّ استعمال هذا اللفظ في الغالب للشك.

وأَوْرَدَ على المجوزين بعضُ الحنفية عدم الاستثناء من السحرة في قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ۝٧٠﴾[1] وفي قول الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[2].

وأجيب: بأنَّ الأوَّل إنما يرد على من يقول بوجوب الاستثناء، وأنَّ الثاني من كلام الله تعالى وهو عالم بالخاتمة، فلا معنى للاستثناء.

وقد استثنى ﷺ في الموت كما في حديث مسلم: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[3] مع أنه متحقق.

قال بعض المحققين: والخلاف في هذه المسألة لفظي، فإن مَنْ مَنَعَ مَنَعَ للشَّكِ، ومن جَوَّزَ لم يجوز للشك؛ بل لخوف العاقبة.

---

(١) سورة طه آية (٧٠).

(٢) سورة الأنفال آية (٤).

(٣) صحيح مسلم رقم (٩٧٤) (٢/ ٦٦٩).

العصمة: مَلَكَةٌ أي: صفة راسخة نفسانية، تمنع الفجور عن المتصف بها.

وتتوقف هذه المَلَكَةُ على العلم بمثالب المعاصي ومعانيها، وكونها مستتبعة للشقاوة الأخروية، كما تتوقف على مناقب الطاعات وفضائلها، وكونها مثمرة للسعادة الأبدية، فمن حصل له هذان العلمان اجتنب المعاصي، ورغب في الطاعات، فيطيع ولا يعصي، فتصير هذه الصفة فيه راسخة، وهي ملكة العصمة، وتتأكد هذه الملكة في الأنبياء عليهم السلام، بتتابع الوحي على التذكير لذلك العلم، وبالإعراض عَمَّا يصدر عنهم من الصغائر سهواً، والعقاب على ترك الأَوْلَى، فيضيق الأمر تعظيماً لشأنهم، وإجلالاً لمكانهم.

ومذهب جُلِّ الأشاعرة أن الأنبياء معصومون عن الكذب عمداً وسهواً، وعن الكفر قبل الوحي وبعده، وعن تعمد الكبائر لا الصغائر الجائز سهواً، إلا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة، والتطفيف بحبَّة. هذا كله بعد الوحي، وأما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة؛ لكن الذي جرى عليه القاضي عياض وجماعة من المحققين: وجوب العصمة لهم مطلقاً عن الكبيرة والصغيرة، عمداً وسهواً، بعد الوحي وقبله، وهو الحق. وما ورد من القرآن مما يخالف ذلك مؤول.

وقوله: (   ) أي: هنا، يعني أنَّ نبينا محمداً   أكثرُ ثوابا عند الله من كل مخلوق، وأكملُ صفات، وهذا معنى التفضيل بين الأنبياء والملائكة والعلماء والأشراف؛ لأنَّ الجواهر لا تتفاضل بالنظر إلى ذواتها.



٢١- وَفُضِّلَ الخَاصَّةُ عَنْ عَوَامِّنَا
مِنْ مَلَكٍ لا عَامِّهِمْ مِنْ عَامِّنَا

الخاصة: الجماعة الذين اختصهم الله تعالى بالرسالة.

والعامة: من لم يختصه الله تعالى بالنبوة كأبي بكر وعمر.

وقوله: ﴿ مِنْ مَلَكٍ﴾ في محل نصب: صفة للخاصة.

وقوله: ﴿ لا عَامِّهِمْ﴾ أي: لا نفضل عامهم، والضمير راجع إلى الخاصة من الملائكة.

﴿ مِنْ عَامِّنَا﴾ يا معشر بني آدم، وفي هذا البيت إشارة إلى ما عليه المتأخرون من أهل السنة، ومعناه: أن رسل البشر أفضل من رسل الملائكة، ورسل الملائكة أفضل من عوام البشر، وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة.

واعلم أن الخلاف الذي بين الأنبياء والملائكة في التفضيل مستثنى منه نبينا ﷺ وأنه أفضل الخلق قاطبة، بلا خلاف،

بدليل حديث الشفاعة العظمى، الذي في البخاري وغيره، إذ لو كان في الخلق من هو أفضل منه لكان أحق بذلك المقام، ولو كان ثمَّ من يساويه لشاركه في ذلك المقام.

- **فائدة:**

قال بعض المتأخرين: من شروط النبوة كمال العقل، والذكاء والفطنة، وقوة الرأي ولو في الصبا كعيسى ويحيى عليهما السلام، والسلامة من كل ما ينفر كزنا الآباء وعهارة الأمهات، وكالغلظة والفضاضة، والعيوب البدنية كالبرص والجذام، والأمور المخلة بالمروءة كالأكل على الطريق، والحِرَفِ الدنية كالحجامة، وكل ما يخل بحكمة البعثة. وأما الرعاية فليست بحرفة دنية في عرف أهل زمان الأنبياء؛ بل هي فضيلة عندهم ليتمرنوا على سياسة الخلق.



قال :

أي: أنَّ أَبا بكر الصديق اشتهر عند أهل السنة تفضيله على ما عدا أهل النبوة لحديث «ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر»[1] وغيره من الأحاديث.

وقوله: ( ) أي: ابن الخطاب، والفاء للتعقيب بلا مهلة، أي: فتفضيل عمر بعده على ما عدا أهل النبوة اشتهر بلا واسطة بينهما.

---

(١) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل رقم (٥٥٣)، وفضائل الخلفاء الراشدين لأبي نعيم رقم(٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر رقم (٣٠٠٧٤)، (٣٠/ ٢٠٧).

وقوله: (   ) أي من بعد عمر.

(   ) بن عفان مفضَّل.

(   ) على ما عدا أهل النبوة.

وقوله: (   ) أي: ابن أبي طالب ابن عم رسول الله وأبو ريحانتيه مفضَّلٌ أيضاً على ما عدا أهل النبوة ومن ذُكِرْ.

وقوله: (   ) أي: للمسلمين جمع إمام، وهو الذي يقوم بمصالح المسلمين العامَّة، من تنفيذ الأحكام، وسَدِّ الثغور، وقطع المنازعات.

وقوله: (   ) أي: على الترتيب المذكور[1].

---

(١) أي أن الإمام الحق بعد رسول الله   عندنا وعند المعتزلة وأكثر الفرق هو أبوبكر الصديق بإجماع الصحابة على مبايعته، ثم عمر بن الخطاب باستخلاف أبي بكر له، ثم عثمان بن عفان بالبيعة بعد اتفاق أصحاب الشورى، ثم علي =

قال رحمه الله:

٢٤- وَكُلُّ الأَصْحَابِ عُدُولٌ وَهُمْ
أَفْضَلُ كُلِّ مَنْ أَتَى بَعْدَهُمُ

أي: أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم كلهم عدول سواء من مات قبل الفتن، أو بعدها؛ لأنَّ مِنْ أَبْعَدِ البَعِيدِ أن يختار الله لإقامة الدين، وصحبة سيد الخلق أجمعين مَنْ لا لَهُ في الفضل أعلى مكان مكين.

وما أحسن قول عمر بن عبدالعزيز لما سئل عما أنكر على بعض الصحابة من الحروب: «تلك دماء طهر الله منها سيوفنا، فلا نلوث بها ألسنتنا».

= بن أبي طالب لمبايعة أهل الحل والعقد له. انظر: (المسامرة شرح المسايرة ص٢٤٨ – ٢٤٩).

وَكَرَّهَ الإمامُ الشافعي رحمه الله تعالى الدخول فيما شجر بين الصحابة؛ لأنهم مجتهدون، المصيب له أجران والمخطئ لهُ أجرٌ واحد.

والصحابي: من رأى النبي ﷺ أو رآه النبي ﷺ ومات مسلماً.

فدخل الأعمى والصَّبي الذي لم يميِّز، وخرج من مات مرتداً أو عاصر النبيَّ ﷺ ولم يره.

وقوله: (**وَهُمْ أفضَلُ كُلِّ مَنْ أتى بَعْدَهُمْ**) أي: من جميع الأمة، فينبغي الكف عن مطاعنهم، وبغضهم، وحسن الظن بهم، وتركُ التعصب لبعضهم، وترك الإفراط في محبة بعضهم، على وجه يفضي إلى عداوة بعض آخر، أو إلى القدح فيه، فإن الله تعالى أثنى عليهم في مواضع كثيرة من القرآن، منها: قوله جل وعلا: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ

ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴾[1] وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ... ﴾[2] إلى آخره. وقوله: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ إلى قوله: ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾[3] فكيف يجوز لأحد أن يذكرهم بما يخل بالتعظيم والاحترام مع هذا ومع ما ورد فيهم من السنة مثل قوله ﷺ في حقهم: «لو أنفق أحدكم مثل أحدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[4] أي: نصفه، أو هو مكيال دون الـمُدِّ.

---

(١) سورة التحريم آية (٨).

(٢) سورة الفتح آية (٢٩).

(٣) سورة التوبة آية (١٠٠).

(٤) سنن أبي داود رقم (٤٦٥٨)، (٤/ ٢١٤).

قال رحمه الله :

٢٥- وَاثْبِتَنْ كَرَامَةً وَقُلْ تَحَدِّي
الأَنْبِيَاءِ فَرْقٌ وَنَصْبُ المُرْدِي

٢٦- لِظَالِمٍ أَغْنِي الإِمَامَ الوَاجِبِ
بِشَرْطِهِ المَعْرُوفِ دُونَ حَاجِبِ

اعلم أنَّ جمهور أهلِ السُّنَّةِ يُثْبِتُ كرامات الأولياء، ويقول بوقوعها، لقصة إحضار آصف بن برخيا عرشَ بلقيس من سبأ إلى الشام عند سليمان في طرفة عين، وكان بينهما مسيرة شهرين. وقصة مريم وصيرورتها حُبْلَى من غير مسِّ بشر، وظهور الرطب لها من النخلة اليابسة، وحضور الرزق عندها، كما نطق بذلك القرآن. وقصة أهل الكهف ولُبْثهم الطويل.

وقوله: (وَقُلْ تَحَدِّي الأَنْبِيَاءُ فَرْقٌ) هذا جواب عمَّا يقال: كيف يجوز وقوع الكرامة مع أنه يؤدي إلى الالتباس بالمعجزة ؟

والمعنى: قل أيها المثبت للكرامة أنَّ الفرق بينها وبين المعجزة، التحدِّي وهو دعوى النبي إظهار خارقٍ يكون مصدِّقاً له.

وقوله: (وَنَصْبُ الـمُرْدِي) أي: الإمام القائم بأمور المسلمين، والمُردي: اسم فاعل، بمعنى: المهلك لظالم.

وقوله: (أَعْنِي الإِمَامَ الوَاجِبِ) خبر عن قوله ونصب المردي أي: واجب سمعاً لا عقلاً[1].

---

(١) أي: واجب من جهة السمع نصب الإمام لا من جهة العقل. خلافاً للمعتزلة حيث قال بعضهم: واجب عقلاً، وبعضهم كالكعبي وأبي الحسين: عقلاً وسمعاً. وأما أصل الوجوب فقد خالف فيه الخوارج فقالوا: هو جائز، ومنهم من فصَّل، فقال فريق من هؤلاء: يجب عند الأمن دون الفتنة، وقال فريق منهم: بالعكس، أي يجب عند الفتنة دون الأمن. وقال الإمامية والإسماعيلية:=

وقوله: (بِشَرْطِهِ المَعْرُوفِ) أي كالاجتهاد، والعدالة، والرأي، والشجاعة، والحرية، والذكورة، والعقل، والإسلام، والبلوغ، وأن يكون قرشياً[1].

وقوله: (دُونَ حَاجِبِ) أي: مانع من موانع الإمامة.

ثم ذكر أنَّ الفسق لا يوجب العزل بقوله:

= لا يجب علينا نصب الإمام؛ بل يجب على الله، تعالى الله عمَّا يقولون علواً كبيراً؛ إلا أن الإمامية أوجبوه عليه تعالى لحفظ قوانين الشرع عن التغيير بالزيادة والنقصان، والإسماعيلية أوجبوه ليكون معرّفاً لله وصفاته.
وأما عدم وجوبه عقلاً فما ذهب إليه أهل السنة من أنه لا يجب عليه تعالى شيء، ومن أنه لا حكم للعقل في مثل ذلك.
وأما وجوبه سمعاً: فلأنه قد تواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول عليه، حتى جعلوه أهم الواجبات، وبدأوا به قبل دفن الرسول ﷺ، واختلافهم في التعيين لا يقدح في ذلك الاتفاق. (المسامرة شرح المسايرة ص٢٤٨، معالم أصول الدين للرازي ص١٥٤، المغني لعبدالجبار ٢٠/ ١٧، المواقف للإيجي ص٣٩٥).
(١) اختلف في ذلك: فذهب جمعٌ من العلماء إلى أنه يشترط أن يكون الإمام قرشياً لحديث: (الأئمة من قريش)، وخالف في ذلك آخرون كأبي بكر الباقلاني، واحتجوا بقول عمر: (لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته).

٢٧- وَلَـيْسَ بالفِسْـقِ وَجَـورٍ يُعْـزَلُ
هَـذَا تَمَـامُ لاعْتِقَـادِيْ فَـانْقُلُوا

أي: لأنَّ الجَوْرَ اشتهر بعد الخلفاء الراشدين من الأمراء مع انقياد السلف لهم، وعدم الخروج عليهم، والاتباع لأوامرهم، إذ العصمة ليست شرطاً في الإمامة. وفارق القاضي من حيث أنَّ في عزل الإمام إثارة فتن لا تحتمل لشدة شوكته بخلاف القاضي.

والفسق: الخروج عن طاعة الله تعالى.

والجور: الميل في الأحكام على عباد الله، وهو: الظلم.

وقوله: (هَذَا تَمَامُ لاعْتِقَادِيْ) أي: على مذهب الأشعرية.

(فَانْقُلُوا) ذلك عني.



الخاتمة

قال المصنف رحمه الله: اعلم أنَّ جميع ما في هذه الخاتمة مأخوذٌ من كلام حجة الإسلام الغزالي وأمثاله من محققي المتأخرين، نظمته لكثرة فوائده ولثبوت قواعده.

قال حجة الإسلام:

اعلم أنَّ للوجود خمسة مراتب، ولأجل الغفلة عنها نسب كل فرقة من الفرق صاحبها للتكذيب وهي التي أشرت إليها بقولي:

٢٨- وَرُتَـــبُ الوُجُـــودِ ذاتِـــيْ حِسُّـــيْ
خيـــالُ عَقلـــيٌّ وَشَـــبَهِي الأُسّ[(١)]

أي: مراتب الوجود خمسة:

(١) الأس: بمعنى الأصل؛ لأنه ما يبنى عليه غيره.

أحدها: ذاتي، والمراد به: الوجود الحقيقي الثابت خارج الحسِّ والعقل؛ ولكن يأخذ الحس والعقل عنه صورته، فيسمى آخذه إدراكاً.

الثاني: الوجود الحسي، والمراد به: ما يتمثل في القوة الباصرة من العين مما لا وجود له خارج الحس فيكون موجوداً في الحسِّيَّة، ويختص به الحاس، وذلك كما يُشَاهد النائم والمريض.

الثالث: الوجود الخيالي، والمراد به: الصور المحسُوسَةُ في حال غيبتها حتى كأنها تشاهد، وهي موجودة بكمال صورتها في الدماغ لا في الخارج.

الرابع: الوجود العقليُّ، وهو: إدراك معنى الذات، وذلك أنْ يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى، فيتلقى العقل مجردَ معناه دون أن يثبت صورته في الخيال أو الحس أو الخارج مثلاً بالنسبة.

الخامس: الوجود الشبهي، وهو أن لا يكون نفس الشيء موجوداً لا بصورته ولا بحقيقته لا في خارج ولا في حس ولا في خيال ولا في عقل؛ ولكن يكون الوجود شيئاً آخر يشبهه في خاصة من خواصه، وصفة من صفاته؛ فلذا حده الناظم بأنه وجود شبه خلفه، أي: خَلفَ الـمُشَبَّهِ بِهِ في خاصة من الخواص وصفة من الصفات.

٢٩- فَـــالأَوَّلُ كَـــالأَرْضِ والثَّـــانِي كَمَـــا
لِلأنبِـــــــيَاءِ تَمَثَّـــــــلُ المَـــــــلا

المراد بالأول: الذاتي الذي سبق حَدُّهُ وَمَثَّلَ له بقوله (**كَالأَرْضِ**) أي: ووجود السماء، وهو الذي يجرى على الظاهر ولا يؤول، وهو الوجود المطلق الحقيقي، كإخبار الرسول ﷺ عن العرش والكرسي.

وقوله: (**والثَّانِي**) أي: الوجود الثاني: وهو الوجود الحسي، وَمَثَّلَ له بقوله: (**كَمَا لِلأنبيَاء تَتَمَثَّلُ الـمَلا**) أي: الملائكة.

يعني: أنَّ مِنْ هذا الوجود ما يتمثل للأنبياء في اليقظة من الصور المحاكيةِ لظواهر الملائكةِ، وينتهي إليهمُ الوحي والإلهام بواسطتها، فيتلقون من أمر الغيب في اليقظة ما يتلقاه غيرهم في النوم، وذلك لشدة صفاء باطنهم، كما قال تعالى ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۝١٧﴾[1]. وكما أنَّ النبي ﷺ رأى جبريل مراراً؛ ولكنه ما رآه على صورته إلا مرتين، مع أنه كان يراه في صور مختلفة يتمثل بها، وكما يُرى هو ﷺ في المنام، مع قوله: «من رآني فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل بي»[2] ولا يمكن أن يكون هذا بمعنى انتقال شخصه ﷺ من روضة المدينة إلى موضع النائم؛ بل هو على سبيل وجود صورته في

---

(١) سورة مريم آية (١٧).

(٢) صحيح مسلم رقم (٢٢٦٦).

جفن النائم فقط، فإن كنت لا تصدق بذلك، فصدق عينك، فإنك إذا أخذت قبساً من نار كأنه نقطة، ثم حركته بسرعة حركة مستقيمة، رأيتَه خَطًّا، وإذا حركته حركة مستديرة بسرعة رأيته دائرة، فالخط والدائرة مشاهدان وهما موجودان في حسك لا في الخارج، إذ الموجود في الخارج هو نقطة في كل حال.

ومن أمثلته قوله ﷺ: «يؤتى بالموت يوم القيامة في صورة كبش أملح فيذبح»[1] فإن من قام عنده البرهان على أن الموت عرض أو عدم، وأنَّ قَلْب العرض جسماً مستحيل، فينزَّل الخبر على أنَّ أهل القيامة يشاهدون ذلك، ويعتقدون أنه الموت، ويكون ذلك موجوداً في حسهم لا في الخارج، ويكون سبباً لحصول اليقين باليأس من الموت. ومن لم يقم عنده هذا البرهان، فعساه يعتقد أنَّ نفس الموت ينقلب كبشاً

(١) البعث لابن أبي داود رقم (٥٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي رقم (٥٥٢).

ويذبح، ومنها قوله ﷺ: «عرضت علي الجنة في عرض هذا الحائط»[1].

فمن قام عنده البرهان على أن الأجسام لا تتداخل وأن الصغير لا يسع الكبير حمل ذلك على أنه تمثل الصورة للحس كأنه يشاهدها ولا يستحيل أن يشاهد مثال شيء كبير في جرم صغير كما نشاهد السماء في المرآة الصغيرة.

٣٠- ثالِثُهَا صُوَرُ ذِي المَحْسُوسَاتِ
مَهْمَا تَغِبْ عَنْ حِسِّ رَائِي الذَّاتِ

أي: ثالث الرتب؛ وهو الوجود الخيالي للصور المحسوسة في حال غيبتها عن حس الرائي لذواتها حتى كأنه يشاهدها، وهي موجودة بكمال صورتها في دماغه لا في الخارج، ومنه قوله ﷺ: «كأني أنظر إلى يونس بن مَتَّى، عليه

(١) أخرجه البخاري رقم (٥٤٠) في لفظه: «عرضت علي الجنة والنار آنفاً في عرض هذا الحائط» الحديث.

عباءتان قطويتان، يلبي، وتجيبه الجبال، والله تبارك وتعالى يقول له: لبيك يا يونس»[1] فالظاهر أنَّ هذا إنباء عن تمثل هذه الصورة في خياله إذ كان وجود هذه الحال سابقاً على وجود رسول الله ﷺ، وقد انعدمت، فلم تكن موجودة في الحال، ولا يبعد أن يقال: تمثل هذا في حسِّه حتى صار يشاهده كما يشاهد النائم الصور؛ ولكن قوله: «كأني أنظر» يشعر بأنه لم يكن حقيقة النظر؛ بل كان كالنظر. والغرض التفهيم بالمثال لا عين الصورة، وعلى الجملة فكلما يتمثل في الخيال يتصوَّر أن يتمثل في محل الإبصار.

٣١- رَابعُهَــا إِدْرَاكُ مَعْنَــى الــذَّاتِ كَالــ
قُــدْرَةِ مِــنْ يَــدٍ وَنَحْــوِ ذا المَثَــلْ

---

(١) أخرجه الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه "جامع الأحاديث" (٥/ ٣٩٩) ولفظه: «كأني أنظر إلى يونس بن مَتَّى، عليه عباءتان قطوانيتان يلبي، تجيبه الجبال والله عز وجل يقول له: لبيك يا يونس، هذا أنا معك» عن ابن عباس رضي الله عنهما

أي: رابع رتب الوجود، والمراد به: الوجود العقلي، وذلك أن يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى، فيتلقى العقل مجرَّدَ معناه دُون أنْ يثبت صورته في الخيال أو الحس أو الخارج مثلاً بالنسبة؛ فلذا قال: (**كَالقُدْرَةِ مِنْ يَدٍ وَنَحْوِ ذَا المَثَلْ**) فإنَّ اليد مثلاً لها صورة محسوسة ومتخيلة، ولها معنى هو حقيقة اليد، وهو القدرة على البطش، فالقدرة على البطش هو اليد العقلي، والقلم له صورة معروفة؛ ولكن حقيقته ما ينتقش به العلوم، وهذا ما يتلقاه العقل من غير أن يكون لصورةٍ خشب أو قصب أو غير ذلك من الصور الخيالية أو الحسيَّة.

ومنه قوله ﷺ: «آخر من يخرج من النار يعطى من الجنَّة عشرة أمثال الدنيا» فإن ظاهره يشير إلى أنه عشرة أمثالها بالطول والعرض والمساحة وهو التفاوت الذاتي والحسي، ثم قد يتعجب ويقال: الجنة في السماء فكيف تتسع السماء لعشرة أمثال الدنيا؟ والسماء بعض الدنيا فيقطع المؤول هذا

التعجب بقوله المراد بذلك: تفاوتٌ معنويٌ عقليٌ كما يقال: هذه الجوهرة عشرة أضعاف هذا الفرس.

وكذا قوله ﷺ: «إن الله خَمَّرَ طِيْنَةَ آدم بيده أربعين صباحاً» فقد أثبت لله تعالى يداً، ومن قام عنده البرهان على استحالة يد لله تعالى هي جارحة محسوسة أو متخيلة، أثبت لله يداً روحانياً عقلياً أعني أنه يُثْبِتُ معنى اليد وحقيقته وروحه دون صورته، وهو: أنه يبطش ويفعل ويعطي ويمنع، والله تعالى يعطي ويمنع بواسطة الملائكة.

٣٢- خَامِسُهَا وُجُودُ شَبَهٍ خَلْفَهُ
فِي خَاصَّةٍ مِنَ الخَوَاصِ وَصْفُهُ

أي: خامس رتب الوجود، والمراد به الوجود الشبهي، وهو: أن لا يكون نفس الشيء موجوداً، لا بصورته ولا بحقيقته، لا في خارج ولا في حس، ولا في خيال ولا في عقل؛ ولكن يكون الموجود شيئاً آخر يشبهه في خاصة من خواصه

وصفةٍ من صفاته؛ فلذا حَدَّهُ بأنه وجود شبه خلفه، أي: خلف الـمُشَبَّهِ بِـهِ في خاصة من الخواص وصفة من الصفات، مثال ذلك: الغضب والشوق والصبر ونحو ذلك مما ورد في حق الله تعالى. فإن الغضب مثلاً حقيقةً: غليان دم القلب لإرادة التشفي، وهذا لا ينفك عن نقصان وألم، فمن قام عنده البرهان على استحالة ثبوت نفس الغضب لله تعالى ثبوتاً ذاتياً وحسياً وخيالياً وعقلياً، نزله على ثبوت صفة أخرى يصدر منها ما يصدر من الغضب، كإرادة العقاب، والإرادة لا تناسب الغضب في حقيقة ذاته؛ لكن في صفة من الصفات يقاربها وهو الإيلام.



قال المؤلف رحمه الله:

٣٣- فَكُلُّ مَنْ بواحِدٍ مِنْ ذِيْ اعْتَرَفْ
بِخَبَرِ الرَّسُولِ مُؤْمِنٌ يُزَفْ

٣٤- لَكِنْ بِشَرْطِ أَنَّهُ لا يَعْدِلُ
عَنْ رُتْبَةٍ إِلا لأَمْرٍ يُحْمَلُ

أي: كل إنسان أقر بخبر الرسول مؤمن، أي: مصدق.

وقوله (**يُزَفْ**) صفة للمؤمن مشتق من الزفاف.

وقوله: (**لَكِنْ بِشَرْطِ أَنَّهُ لا يَعْدِلُ عَنْ رُتبَةٍ ..**) الخ.

يعني: أن من نَزَّلَ قولاً من أقوال صاحب الشرع على درجة من الدرجات فهو من المصدقين، وإِنَّمَا التكذيب نفي جميع هذه المعاني، وزعم أن ما قاله لا معنى له، أو أنه كذب محض، أو أن غرضه فيما قاله التلبيس، أو رياسة الدنيا، فإن ذلك كفر محض، وزندقة، ولا يلزم الكفر للمؤَوِّل ما دام

ملازماً قانونَ التأويلِ، وهو أن يحمل الظاهر على الأول وهو الذاتي، فإن منع مانع من ذلك بأن خالف أصلاً من أصول الشرع نزل إلى ما بعده بالتدريج، ولا يعدل عن رتبة إلى غيرها بلا ضرورة شرعية، ويكون النزول من الذاتي للحسي ثم للخيالي ثم للعقلي ثم للشبهي.

والله سبحانه وتعالى أعلم.



ثم ختم الناظم رحمه الله بالحمد فقال:

٣٥- هَــذَا اعْتِقَــادِيْ لاحَ فِــيْ نِظَــامِي
وَالحَمْـــدُ لِلَّـــهِ عَلَـــى التَّمَـــامِ

قال الناظم في شرحه:

تم شرح العقيدة على يد مؤلفه متناً وشرحاً، وكان الفراغ من تأليفها شرحاً ومتناً يوم الخميس غرة ذي القعدة الحرام سنة (١٠٦٠هـ)، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم.

وقال ملخصه:

فرغت من تلخيصه في يوم التاسع والعشرين من ذي الحجة آخر شهور سنة (١٢٦١هـ) من الهجرة النبوية على مُهاجرها أفضل الصلاة وأكمل التحية على يد ملخصه الفقير إلى الرب المولى: أبي بكر بن محمد بن عمر الملا سامحه الله تعالى بعفوه آمين، والحمد لله أولاً وآخراً.

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المفيدة بعد صلاة العصر من يوم الخميس جمادى الثاني سنة (١٢٦٢هـ) الثانية والستين بعد المائتين والألف على نسخة مؤلفه الشيخ: أبو بكر بن محمد الملا، متع الله بوجوده، وأنار كوكب سعوده. آمين. آمين. آمين. بقلم الفقير الحقير الراجي عفو المولى: عبد الله[1] بن أبي بكر بن الشيخ محمد بن عمر الملا، عفا الله عنه بمنه وكرمه الحفي، وعامله الله بلطفه الخفي. آمين. آمين. آمين. بمنه وكرمه. آمين.

---

(١) هو ابن المؤلف العلامة الشيخ عبد الله، ولد سنة (١٢٤٣هـ)، تتلمذ على والده وغيره من علماء بلده، ثم رحل الحجاز وأقام بها سنة أخذ في خلالها عن علماء الحرمين ومن يرد إليهما من هاتيك البلدان، ثم عاد إلى الأحساء فقام معلماً مربياً وداعياً إلى الله، وكان رحمه الله شديد الحرص على ما فيه مصلحة مجتمعه إلى أن وافته المنية في شهر رمضان سنة (١٣٠٩هـ).

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين[1].

---

(١) قد تمت مراجعته وتصحيحه في ٢٦رمضان (١٤٢٦هـ) على يد المفتقر إلى عفو المولى: يحيى بن الشيخ محمد بن الشيخ أبي بكر الملا. عفا الله عنه.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٣
ترجمة الشارح	٦
صورة المخطوط المستعان به	١٦
متن منظومة بنت ساعة	٢٠
مقدمة الشارح	٢٦
مؤلف النظم	٢٩
الحمد والشكر	٣١
صفة: القدم	٣٤
نفي الصورة والجسم وسائر صفات الحوادث .	٣٤
صفة: الحياة	٣٩
صفة: القدرة والسمع والبصر	٤١
صفة: العلم والإرادة	٤٢

الموضوع	الصفحة
صفة: الكلام	٤٦
سماع كلام الله	٤٩
صفة: البقاء	٥٢
صفة: اليدين	٥٥
صفة: التكوين	٥٦
صفة: الاستواء والوجه والعين	٥٩
زيادة الصفات على الذات	٦٢
رؤية الله عز وجل	٦٣
خلق أفعال العباد	٧٠
استطاعة العبد في الأفعال	٧٢
المقتول ميت بأجله	٧٤
آثار فعل العبد من خلق الله تعالى	٧٦
الرزق من حلال وحرام	٧٧

الموضوع	الصفحة
معنى الهداية	٧٩
لا يجب على الله شيء	٨١
عذاب القبر	٨٣
أطفال المشركين	٨٥
البعث ووزن الأعمال	٨٨
أخذ الكتب والحوض والصراط	٨٩
المعاد وغفران ما عدا الشرك	٩٢
حكم مرتكب الكبيرة	٩٣
الشفاعة	٩٥
الاستثناء في الإيمان	٩٧
عصمة الأنبياء	٩٨
أفضلية سيدنا محمد ﷺ	٩٩
التفضيل بين الملائكة والأنبياء وسائر البشر ...	١٠٠